

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و محاسبة التخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

## السياسة الضريبية

دراسة حالة قباضة الضرائب عين النوصي , مستغانم

تحت اشراف الأستاذ:

مقدمة من طرف الطالب:

\* بن زيدان حاج

\* برزوق حمزة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	د/يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	د/ بن زيدان حاج	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقسا	أ/قوار حبيب السعيد	أستاذ مساعد	مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

# شكر و عرفان

يقول الله تعالى في محكم تنزيله:

[وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ]

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

{من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

اللهم أعنا على شكرك على الوجه الذي ترضى به عنا.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل:

بن زيدان الحاج

على ما بذله ويبدله من سعة صدره ورحابة خاطره، وكريم طبعه،

توجيها وتسديدا لأفكاري، وإشرافه على رسالتي فقد كان أبا كريما

سهل لي الطريق، وأفادني بعلمه ورفعة خالقه

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

وأخيرا أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

في انجاز هذا العمل من أساتذة الابتدائي والمتوسط والثانوي الذين

بفضلهم وصلنا إلى الجامعة وزملاء الدراسة

## إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما؛ إلى من لا يمكن للأرقام أن

تحصي فضائلها إلى والدتي العزيزة أحامها الله لي.

أبي العزيز الذي لم يبخل عليا يوماً بشيء، رحمه الله.

أمي العزيزة التي روتني بالحنان والمحبة .

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشاط على شغف الإطلاع

والمعرفة.

إلى إخوتي الأعزاء.

إلى كل زملائي و زميلاتني .

إلى أساتذتي و أخص بالذكر الدكتور المشرف بن زيدان الحاج .

## الخاتمة:

مما سبق ذكره توصلنا الى أن السياسة الضريبية و التي تربط ارتباط وثيق و النظام الضريبي ,و ذلك منذ العصور القديمة كان دورها مقتصر على تمويل خزينة الدولة من العائدات الضريبية دون النظر الى المكلف, و ذلك من أجل تغطية النفقات الوطنية , لكن مع تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت مهام الدولة أكثر تعقيدا مما جعلها تفكر في البحث عن تمويل أمن للخزين العمومية بعيدا عن أي استغلال للمكلف ,الأمر الذي أجبرها على تنظيم عملية تحصيل الضرائب وفق سياسة مبسطة و منظمة تمثلت في تقسيم مداخيل الخزينة العمومية الى عدة تسميات استنادا الى اعتبارات دينية 'سياسية' وفق نظام يحكم كل ولحده منها , فيما يعبر عنه بالسياسة الضريبية التي يتم تجسيدها وفق نظام ضريبي معين .

وعليه كان لابد من البحث جيدا في النظام الضريبي وتطويره وإدخال إصلاحات جبائية تمس مختلف مكوناته امرا ضروريا, مما يتطلب اصلاحا اقتصاديا وسياسيا الذي يقع عبء القيام به على عاتق الدولة, وقد شملت هذه الاصلاحات تغيرات مست مختلف الأوعية الضريبية وكذا مختلف المعدلات الضريبية والتي تدخل ضمن السياسة الضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يصبو اليه النظام الضريبي.

### (1) \_ اختبار الفرضيات:

\_ تعتبر الضريبة هدف مالي وحيد لأنها تسعى لتغطية النفقات العمومية وبالتالي لها تأثير اقتصادي وهذا ما يعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق ومنه أجبننا على الفرضية الأولى.

\_ تعتمد السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها على جملة من الأدوات والتي تشمل الوعاء الضريبي, التخفيضات الضريبية, نظام الاهتلاك وامكانية ترحيل الخسائر الى سنوات السابقة.

### (2) \_ نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في قباضة الضرائب لعين النويصي ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية

#### \_ نتائج النظري:

\_ تشكل الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما

\_ السياسة الضريبية تعتمد على انواع من الإعفاءات الضريبية من بينها الاعفاءات الضريبية المؤقتة.

\_ الاعفاءات المؤقتة هي الأكثر انتشار في العالم الثالث

لا يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، لذا يجب التنسيق بين

مختلف السياسات بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

\_ السياسات الضريبية المتجزئة أدت الى سلسلة من التعديلات العشوائية.

### \_ الجانب التطبيقي:

في قباضة عين النوصي تبين لنا ما يلي:

\_ جميع عمليات تحصيل الضرائب تتم عن طريق الشباك أين يتم استقبال التجار وغير التجار من أجل تقديم الخدمات اللازمة.

\_ مكتب الاستقبال هو همزة الوصل بين المواطن والموظف.

\_ يقوم المكلف بتسديد الأموال بطرق مختلفة منها التسديد النقدي أو بشيك.

### الاقتراحات والتوصيات:

#### الجانب النظري:

من بين الاقتراحات والتوصيات التي تخص الجانب النظري على كل باحث الاهتمام بهذا الجانب لأنه هو المفتاح كل دراسة.

#### الجانب التطبيقي:

نقوم بطرح بعض الاقتراحات والتوصيات

\_ تبين القانون الخاص بالضريبة.

\_ وضع نكتب للاستفسار حول كيفية حساب الضريبة.

\_ وضع دوارت تكوينية للموظفين.

\_ تحسين أوضاع العمال.

\_ تشريع نصوص مبنية للإجراءات العملية الفعالة لمكافحة الغش الضريبي

\_ تزويد الإدارة باليد العاملة المؤهلة والإطارات الخبيرة القادرة على تسيير أمور الإدارة والمواطن.

## آفاق البحث:

من بين أهم المواضيع والنقاط التي يمكن أن تشكل إشكاليات لمواضيع بحث في هذا المجال ما يلي:

- دور السياسة الضريبية في مكافحة البطالة.

- السياسة الضريبية والعملة -

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الضريبة

تمهيد:

لقد تطورت أهداف الضريبة عبر العصور، مع تطور المجتمعات حيث ارتبطت طرق وأساليب فرضها وتحصيلها بشكل الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، وكذلك بطبيعة الخدمات المقدمة من طرف الدولة، فمن مجرد ضريبة لتمويل النفقات العامة إلى أداة تساهم الأزمات الاجتماعية والسياسية.

المبحث الأول: ماهية الضريبة وتنظيمها

تعد الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة وذلك الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية، كما تعتبر أيضا أداة مهمة تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الضريبة

تعرف الضريبة " بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"<sup>1</sup>

من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

1 – الضريبة فريضة مالية : يقصد بالضريبة كفريضة مالية أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال ، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت تفرض و تحصل في صورة عينية نظرا للظروف الاقتصادية، أنداك كانت تقتضي بالصورة العينية، ويظهر ذلك جليا في العصور القديمة ، حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الوقت "<sup>2</sup>، ولقد اختلف الأمر تماما في العصور الحديثة حيث أصبحت النقود هي الوسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا وهو ما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

1- صحراوي جمال، أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2005)، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2007 ص 40.  
2 - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ص 177.

2. الضريبة تدفع جبرا: فالضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة كالحق في إصدار العملة وحفظ النظام وينتج عن هذا

أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة المنفردة وتقوم بتحصيلها باستعمال سلطتها

3. الضريبة تدفع بصورة نهائية: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها

لهم أو بدفع أية فوائد عليها لأنها إيراد نهائي بذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع عن مبلغه.

### المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة هو تحديد كافة الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها في ضوء الضوابط

الاقتصادية الواجب مراعاتها.

### الفرع الأول: وعاء الضريبة

حتى تستطيع الدولة الحصول على الإيرادات الجبائية، فإنه يتعين عليها اختيار المادة الخاضعة للضريبة أي اختيار

موضوع الضريبة، وقد يكون مالا أو تصرفا أو نشاطا معيناً، حيث جرى العمل في مختلف التشريعات الجبائية على تقسيم

الضرائب من حيث وعائها إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال، كما أن النظام الضريبي عرف نوعين أساسيين

هما نظام الضريبة الموحدة ونظام الضريبة المتعددة فالإدارة الضريبية تستعمل مجموعة من الأساليب لتحديد وعاء

الضريبة منها ما هو كفي ومنها ما هو كمي.

### 1- الضرائب على الأموال والضرائب على الأشخاص:

لقد تغيرت بمرور الزمن العناصر الخاضعة للضريبة ، إذ كانت في المجتمعات القديمة تتخذ من الأشخاص أنفسهم

عنصرا وحيدا لفرضها مثل: ضريبة الفردة أو ضريبة الرؤوس التي تلتزم كل فرد بدفع قيمة معينة وتتميز هذه الضريبة

بسهولة تحصيلها لما تقوم عليه من وحدة المقدار الذي يؤديه جميع الأفراد الخاضعين لها دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت

في قدرات الأفراد ، بعدها جاءت الضريبة المدرجة التي تتميز بتفاوت مقاديرها بحسب تباين فئات الخاضعين لها وطبقاتهم

، من أمثلتها الفردة الفرنسية التي فرضت في سنة 1965 بعد تقسيم المجتمع إلى اثنتين و عشرون "22" طبقة و كذلك

الجزية في المجتمع الإسلامي التي فرضت على الرجال القادرين فقط من أهل الذمة<sup>1</sup>

أما في المجتمعات المعاصرة أصبحت الأموال تشكل العناصر الخاضعة للضريبة دون الأشخاص مثل الضرائب على الدخل

والثروة أو الإنفاق، والجدير بالذكر أن رأس المال هو مجموع ما يملكه الفرد سواء أخذت شكلا عينيا مثل: الأراضي،

<sup>1</sup> - يونس أحمد البطريق "النظم الضريبية" الدار الجامعية، 2001، ص - ص 11-12

العقارات، أو أوراق مالية "أسهم وسندات" أو مبلغ من النقود، أما الدخل فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين ويأخذ صورة نقدية كقاعدة عامة في المجتمعات الحديثة.

## 2 نظام الضريبة الوحيدة ونظام الضريبة المتعددة:

النظام يعني مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى

الربط و التحصيل<sup>1</sup>

وفيما يخص نظام الضريبة

- ضريبة العشر الملكي على الأرض والدخول المنقولة التي أبرزها Vauban في مقدمة مؤلفه La dîme royale كركن أساسي

في نظامه الذي يتضمن ضريبة وحيدة وأساسية تحل محل الضرائب المتعددة التي تتصف بالبساطة والعدالة في نظره.

- كما ناد الطبيعيون خلال القرن الثامن عشر إلى فرض الضريبة على إنتاج الملكية الزراعية بحجة أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة.

- أما هنري جورج نادى خلال القرن التاسع عشر استنادا إلى نظرية ريكاردو بفرض ضريبة وحيدة على الربح العقاري باعتباره من الدخول التي تنشأ نتيجة خلق منافع.

- أما أحدث نظريات الضريبة الوحيدة تلك النظرية التي أشار إليها بها رجل الصناعة الفرنسي Schiller عام 1956 بفرض ضريبة وحيدة على الطاقة أو المصادر المختلفة للطاقة كالكهرباء والبتروول على اعتبار أن فرضها يؤدي إلى توزيع عبئها على جميع أفراج المجتمع عن طريق إدماج قيمتها في أسعار المنتجات دون أن يتحمل المنتجون وحدهم هذا العبء.

وعلى الرغم من المزايا التي تنطوي عليها الضريبة الوحيدة العمل من أهمها تحقيق البساطة في توزيع الأعباء العامة

توزيعا عادلا والانخفاض في نفقات جبايتها إلا أنها توجه العديد من الانتقادات<sup>2</sup>.

- صعوبة اختيار العنصر الذي يقتصر عليه فرض الضريبة.

- ابتعاد الضريبة الوحيدة عن تحقيق قدر كاف من العدالة بحيث تفرض على نشاط معين دون الآخر.

- عدم تعدد العناصر الخاضعة للضريبة الوحيدة حيث تقتصر على أحد أهم المظاهر الثروة أو على أحد أنواع الأنشطة وبالتالي انتصارها على فئة معينة من المكلفين.

1- سعيد عبد العزيز، وآخرون، "النظم الضريبية" مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر ص 13

2- يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص - ص 17-18

- قصور نظام الضريبة الوحيدة عن تلبية احتياجات الدول حيث تعجز الضريبة الوحيدة عن الوفاء بكل الوظائف السياسية المالية المعاصرة التي تتميز بازدياد هائل في النفقات.

لذلك قد لجأت جميع الدول المعاصرة إلى الاستعانة بالضرائب المتعددة في تنظيم الاقتران الضريبي بحيث تختار من صورها ما يتناسب واقتصادها القومي وما يحقق أهدافها الاجتماعية والسياسية.

### 3-أساليب تحديد وعاء الضريبة:

1-التقدير المباشر: وينقسم إلى نوعين أساسيان هما:

أ- إقرار المكلف: بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف نفسه بتقديم إقرار للإدارة الضريبية بقيمة الوعاء الضريبي وتعتبر من أفضل الطرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة حيث لا تعتمد على الاستنتاج أو القرائن أو إقرار الغير. إلا أن نجاح هذا الأسلوب يقتضي توفر مستوى عال من الأخلاق ودرجة مرتفعة من الوعي الضريبي. وتوفر إدارة ضريبية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة.

ب- إقرار الغير: مثال على ذلك بطلب من رب العمل أن يبلغ عن الأجور والمرتبات التي يدفعها للعاملين لديه ويطلب كذلك من الشركات الإقرار عن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة. وأهم ما تتميز به هذه الطريقة هو صحة البيانات الواردة حيث لا يكون لمقدم الإقرار أي مصلحة في التهرب أو التبليغ عن بيانات غير حقيقية.<sup>1</sup>

### 2-التقدير غير المباشر

وتقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- طريقة المظاهر الخارجية: في هذه الطريقة تعتمد الإدارة الضريبية على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف والتي يكون من السهل تقديرها ومثال ذلك تقدير دخل المكلف على أساس القيمة الإيجارية لمنزله أو عدد العمال أو عدد الآلات المستخدمة وعدد السيارات... وغيرها من المظاهر الأخرى.

ب- طريقة التقدير الجزائي: تقوم الإدارة الضريبية بتقدير مادة الضريبة بالاستعانة ببعض القرائن التي ترتبط بعناصر حقيقية في تحديد وعاء الضريبة.<sup>2</sup>

ويلجئ إلى هذه الطريقة في أضيق الحدود في حالة عدم توافر دفاتر منتظمة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة.

1 - سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص - ص 164- 165

2 - يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص - ص 61- 63

3- عبد الهادي نجار "اقتصاديات النشاط الحكومي"، دار الجامعية، الكويت، 1982، ص - ص 201 - 202

ج- طريقة التقدير الإداري: في هذه الطريقة يكون من حق الغدارة الضريبية أن تقدر وعاء الضريبة من خلال المعلومات التي تتوصل إليها من مناقشة المكلف أو فحص دفاتره، فللإدارة في هذا الخصوص حرية واسعة في التوصل إلى وعاء الضريبة.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: سعر الضريبة.

أولاً: الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية:

1- الضريبة التوزيعية: نقول عن ضريبة أنها توزيعية عندما يقوم القانون الضريبي بتثبيت المبلغ الإجمالي للضريبة على مستوى كامل الوطن ثم توزع هذه الحصيلة على مستوى مختلف مناطق الوطن (الدوائر، البلديات...)، وبعد هذا التوزيع يتم توزيع مبلغ الضريبة على ممولين كل منطقة وحينئذ يمكن معرفة سعر الضريبة.<sup>1</sup>

2- الضريبة القياسية: تسمى أيضا بالضريبة التحديدية والتي يحدد المشرع سعرها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة محددة تاركا تحديدها للظروف الاقتصادية.<sup>2</sup>

ويتم تحديدها بفرض سعر معين يتناسب مع المادة الخاضعة للضريبة، فالمكلف يكون على علم بمقدار الضريبة مقدما.

تمتاز هذه الضريبة بأنها عادلة حيث يكون العبء الضريبي على أساس القدرة التكليفية للمكلف.

### ثانيا: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

1- الضريبة النسبية: يحددها المشرع كنسبة مئوية من الوعاء أي كانت المادة الخاضعة للضريبة، حيث تتميز ببساطتها وسهولتها بالنسبة للإدارة والمكلف، فهي تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة.

2- الضريبة التصاعدية: عرفها Gaude Met على أنها: "تعني ارتفاع المعدل وتزايد مع تزايد حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة"<sup>3</sup> وهي تنقسم إلى:

أ- أسلوب التصاعد بالطبقات: حيث يتم تقسيم الممولين إلى عدة طبقات حسب مقدار الدخل أو الثروات، وترتب هذه الطبقات تصاعديا ثم تفرض الضريبة بنسبة تزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء وتفرض الضريبة على الدخل على النحو

التالي:

1 - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 177.

2- مرجع سبق ذكره، ص 177.

3- السيد عبد المولى "المالية العامة" دار الفكر العربية، القاهرة، 1977 ص 282

الجدول رقم (1-1): التصاعد بالطبقات

المعدل %	الطبعة
معفاة	من 0 إلى أقل من 250.
% 08	من 250 إلى أقل من 1000.
% 12	من 1000 إلى أقل من 2000.
% 18	من 2000 إلى أقل من 3000.
% 25	من 3000 إلى أقل من 4000.

المصدر: جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ب- أسلوب التصاعد بالشرائح: يتم تقسيم الممولين إلى شرائح أو أقسام ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما

انتقلنا من شريحة إلى أخرى، و مثال ذلك تفرض الضريبة على الدخل على النحو التالي:<sup>1</sup>

جدول رقم (1-2) يبين التصاعد بالشرائح: المبالغ بالوحدة النقدية (دج)

المعدل %	الشريحة
معفاة	الـ 250 الأولى.
% 11	الـ 500 التالية.
% 14	الـ 1000.
% 18	الـ 1500.
% 23	الـ 2000.

المصدر: جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره ص 66.

1 - جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 40

الفرع الثالث: قواعد تحصيل الضريبة.

وتنقسم إلى:

أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة: تستحق الضريبة عند وقوع الفعل الذي يحدده المشرع الضريبي ويسبق تحصيل الضريبة تقدير المادة الخاضعة لها وتحديد مقدار الضريبة وما يستلزم ذلك من إقرارات ومراجعات حتى تصبح واجبة الأداء. و يعني هذا أن الطريق إلى فرض الضريبة وقد يطول بالنسبة إلى بعض الضرائب،<sup>1</sup> هذا الأمر يؤدي إلى تحصيل بوفرة في وقت معين من السنة دون وقت آخر ولتفادي هذا يتعين أن يتم تحصيل الضريبة عموماً في أكثر الأوقات مناسبة بالنسبة للمكلف من خلال إجراءات تنظيمية تحقق الهدف، والواقع أن تحديد الواقعة المنشأة للضريبة تتوقف على معرفة متى ينشأ الدين في ذمة الممول فضلاً عن معرفة السعر الذي يطبق.

ثانياً: طرق تحصيل الضريبة: تتبع الإدارة الضريبية طرقاً مختلفة لتحصيل الضرائب بحيث تختار لكل ضريبة طريقة تحصيل مناسبة بحيث تحقق الاقتصاد في النفقات والملائمة في التحصيل والمواعيد المحددة دون أي تعسف أو تعقيد ويمكن ذكر أهم طرق تحصيل الضرائب فيما يلي<sup>2</sup>:

- 1- التوريد المباشر: بحيث يقوم الممول بتسديد قيمة الضريبة مباشرة إلى الإدارة.
- 2- الأقساط المقدمة: يقوم الممول بدفع أقساط دورية خلال السنة الضريبية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المحتمل.
- 3- الورود: يعتبر الورود عملاً إدارياً محددًا القيمة الضريبية التي يلتزم كل ممول بتوريدها إلى الخزنة العامة.
- 4- الحجز من المنبع: تلجأ الإدارة الضريبية إلى التحصيل من المنبع كالأجور والرواتب وتتميز عن غيرها من طرق الجباية أن الإدارة تلجأ إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على دخل.
- 5- التحصيل عن طريق القوة: عندما لا يقوم ممول بدفع الضريبة في الأجل القانونية يقوم قابض الضرائب بالشروع في إجراءات التحصيل بالقوة حيث أن للدولة حق استعمال القوة مستعملة بذلك حق الدعوة العمومية.

ثالثاً: ضمانات تحصيل الضريبة :

لضمان حصول الدولة على مستحققاتها من الضرائب فقد كفل القانون للخزينة العامة العديد من الإجراءات أهمها<sup>3</sup>:

تقرير حق امتياز الدين الضريبي على معظم الديون الأخرى حيث يستوفي دين الضريبة قبل الديون الأخرى.

تقرير حق إصدار بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة

1- عبد الهادي نجار، مرجع سبق ذكره، ص 213

2- يونس أحمد بطريق مرجع سبق ذكره، ص - ص 79-81.

3- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص - ص 212-213

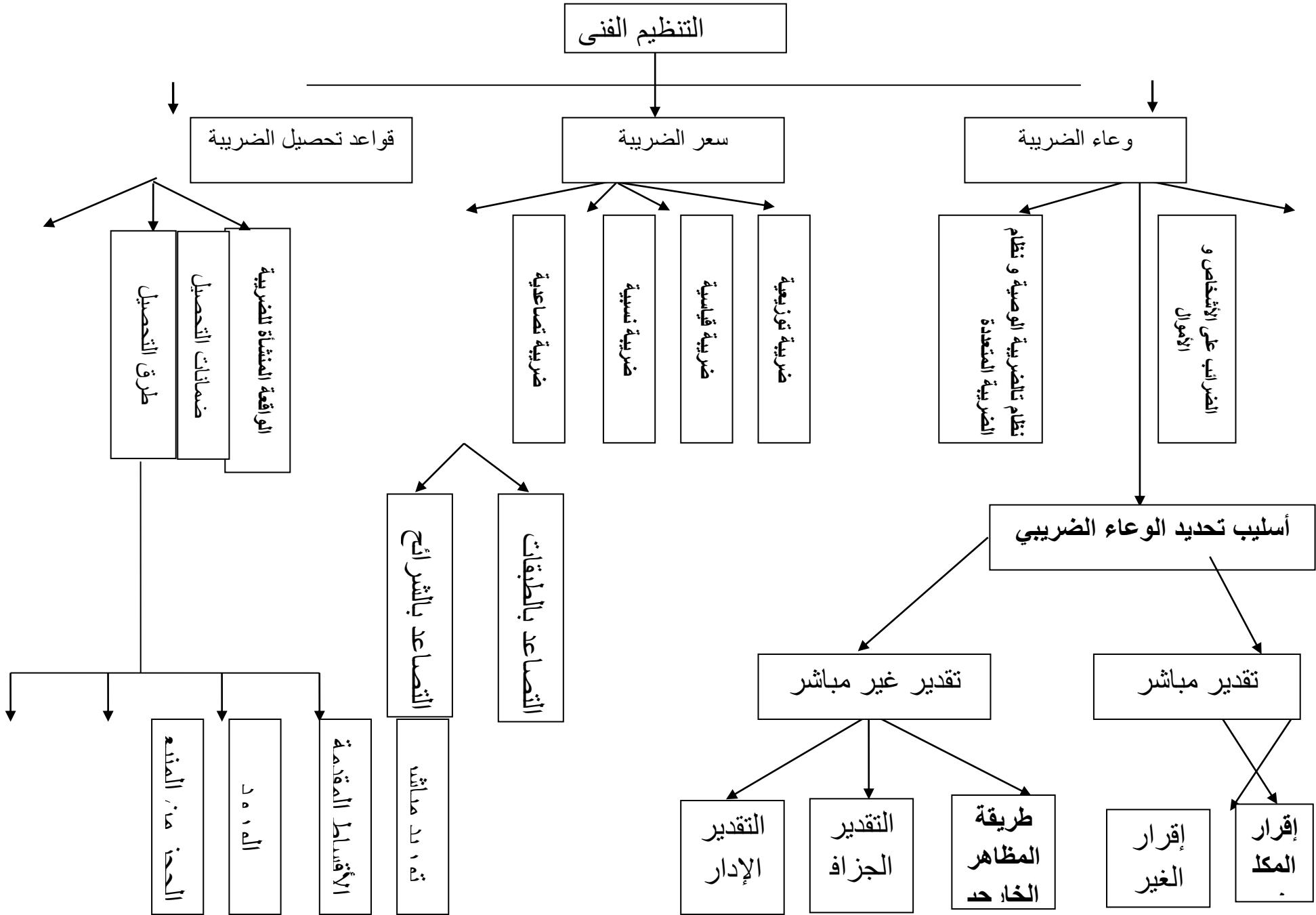
. منح المشرع الموظفين المختصين في مصلحة الضرائب حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف.

. تقرير قاعدة الدفع ثم الاسترداد وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة

المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها

. تعد كافة وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

بعد أن تطرقنا للمراحل المختلفة للتنظيم الفني للضرائب يمكننا أن نقدم مخطط يبين ذلك التنظيم على النحو التالي:



المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية:

تعتبر الضريبة مورد هام بالنسبة لجميع الدول لتمويل الموازنة العامة إذ تستطيع الدولة بعد موافقة السلطة التشريعية زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق رفع معدلات أو الزيادة في الأوعية الضريبية غير أن اللجوء إلى التمويل عن طريق الضريبة تعترضه العديد من العوامل وبصفة خاصة في الدول النامية.

وبالنظر إلى الخصائص والمفارقات التي تميز دول العام الثالث عن غيرها من الدول المتقدمة يمكننا أن نكتشف بأن السياسة الضريبية في دول العام الثالث تكون محدودة الأثر وذلك نظرا للأسباب التالية:<sup>1</sup>

تتسم الأنظمة الضريبية فيها بالجمود والصلابة لهذا لا يمكن للسلطات العمومية استخدام الضريبة إلا بصعوبة كأداة فعالة لسياسة اقتصادية ظرفية.

تعتمد الأنظمة الضريبية بصفة أساسية على رسوم الصادرات والواردات في الغالب.

تعارض الأهداف المراد تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية أحيانا ونظرا لأهمية هذه العوامل من خلال تأثيرها على

الحصيلة الضريبية سنتطرق إلى أهم المشاكل الضريبية والمتمثلة في التهرب الضريبي.

الفرع الأول: تأثير التهرب على الإيرادات الجبائية:

سنتطرق إلى تعريف التهرب الضريبي أنواعه وأسبابه والحلول المقترحة لمواجهته قصد تقليص آثاره السلبية على الخزينة العمومية.

1. تعريف التهرب الضريبي: يقصد تملص المكلف من دفع ما عليه من الضريبة كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبؤها على الغير، ونميز بين نوعين من التهرب الضريبي:

أ. التجنب الضريبي: وهو التهرب المشروع ويتم عن طريق استغلال المكلف للنقائص والثغرات الموجودة في القانون لذلك فهذا التهرب لا يعد مخالفة أو انتهاك للأحكام الجبائية.

ب. الغش الضريبي: أو التهرب الغير مشروع: يلجأ المكلف إلى استعمال وسائل الغش والاحتيال قصد التخلص من دفع الضريبة متهاكاً بذلك أحكام التشريعات ويترتب عن هذا التهرب مخالفات على المكلف.

1 - صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره، ص71

ثانيا: أنواع التهرب الضريبي:

أ. التهرب حسب معيار الشرعية:

1. التهرب الضريبي المشروع: التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أحكام القانون ومن ثم لا يسأل المكلف عن تصرفه السلبي نظرا لعدم انتهاك القانون أو الاحتيال عليه.

ب. التهرب الضريبي الغير مشروع: يقصد بالتهرب الضريبي الغير مشروع التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية وهو ما يسمى بالغش الضريبي وتختلف أنواعه باختلاف نوع الضريبة المراد التهرب منها.

ج. التهرب حسب معيار النطاق: حسب هذا المعيار يقسم التهرب إلى نوعين:

الأول: يكون محلي: حيث يتهرب الممول من أداء الضريبة داخل إقليم الدولة دون أن تكون هناك علاقة بالخارجي.

الثاني: التهرب الضريبي الدولي: الذي يعتبر مسألة معقدة حيث تتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتهرب الدولي أصبح له أهمية كبيرة خاصة مع التطور الهائل للمبادلات والعلامات التجارية الدولية من جهة مع تطور قطاع الاتصالات الذي عرف ظهور نوع جديد من المبادلات المتعلقة بالمبادلات الإلكترونية ذات الطابع التجاري من جهة أخرى.

ينتج التهرب الضريبي الدولي نتيجة الاختلافات الموجودة بين مختلف التشريعات الضريبية.

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي:

يمكننا إرجاع أسباب التهرب الضريبي إلى مجموعة من العوامل أهمها:<sup>1</sup>

1. ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى الممول وعدم شعوره بمدى أهمية تطور الضريبة في تمويل نفقات الدولة ويمكن رد هذا الشعور إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمكلفين فإذا كانت هذه العلاقة تضامنية ومثال ذلك الدول المتقدمة فإن الأفراد سيقومون بدفع الضريبة إيمانا منهم بأن هذه الضريبة ستوجه لتغطية الحاجات العامة (مستشفيات، طرق، مرافق، ... إلخ) وبالتالي فإن التهرب يكون قليل وعلى عكس ذلك في الدول النامية أين تكون علاقة الممول للدولة علاقة تصادمية أي الثقة منعدمة في الدولة وبالتالي يعتبر عامل يساعد على التهرب.

2. ثقل عبء الضريبة الذي يتحمله الممول ويقاس هذا الثقل عن طريق معدل الضغط الضريبي فالدولة رغبة منها في تمويل نفقاتها تلجأ على توسيع وزيادة إيراداتها الجبائية عن طريق زيادة الأوعية الخاضعة للضريبة أو زيادة معدلات الضرائب لما يترك أثارا على نفسية الممول وفرض الضريبة الجديدة يشعر الممول بثقلها وتعدددها وهذا يؤدي في النهاية إلى التهرب.

1- يونس احمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص - ص 143 - 144.

3- عدم العدالة الضريبية: تعرفها معظم الدول النامية، إذ أن عدم تساوي الممولين اتجاه الأعباء العامة وكذا شعورهم بأن الإدارة الضريبية تمارس عليهم شيء من التعسف يدفعهم إلى التهرب.

4- عدم كفاءة الإدارة الضريبية حيث تعرف الدول النامية العديد من العيوب أهمها:

- عدم توفر العناصر الفنية والإدارية القدرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام قوانين الضرائب.

- انخفاض مستوى التكوين الخلفي لدى الموظفين كافتقار النزاهة والأمانة.

- سوء التنظيم السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول المتخلفة مما يؤثر على الإدارة الحكومية ومنها الضريبية.

بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى والمتمثلة في:

- المشاكل الاقتصادية.

- انخفاض الدخل لدى الممولين.

- اعتماد بعض الدول على مدا خيل الثروات الطبيعية كالبتروول.

رابعاً: أساليب التهرب الضريبي:

تتمثل أساليب التهرب الضريبي فيما يلي:<sup>1</sup>

1- الغش بالزيادة في الأعباء: عن طريق:

- المبالغة في تقدير المصاريف للتخفيض من الوعاء الضريبي.

- التسجيل المحاسبي للمصاريف الشخصية.

- المبالغة في الأجور الممنوحة.

2- الغش عن طريق تخفيض النواتج أو الأرباح:

- تسجيل بعض الخصومات - غش في الوثائق والمستندات - عدم فوترة المبيعات- الفوترة الجزئية - تسجيل العودة

الوهمية للبضائع - تسجيل أجور وهمية.

3- الإخفاء القانوني: يتم عن طريق:

التركيب الخاطئ لعمليات قانونية - تركيب عمليات وهمية.

خامساً: أساليب محاربة التهرب الضريبي:

1 - على مستوى التشريع لا بد على المشرع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جمال صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

.فرض ضريبة عادلة مناسبة للمكلف مضمونة التحصيل.

.لا بد أن تكون القوانين واضحة وواقعية بحيث لا تترك ثغرات للتهرب من جهة وتعريف الممول بحقوقه وواجباته من جهة أخرى.

.اللجوء إلى فرض عقوبات ردعية صارمة حتى تكون محاربة فعالة للتهرب الضريبي والعقوبات تكون جنائية تفرض غرامات مالية أو جنائية كالسجن.

2. العمل على رفع الكفاءة الضريبية من خلال توفر عدة مقومات أهمها:

.توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وارتفاع مستوى التأهيل والتدريب

.توفر نظم المراقبة التي تتميز بالدقة والسرعة في اكتشاف المخالفات.

.تزويد الغدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى الخدمات.

.تبسيط أحكام قوانين الضرائب

3. بالإضافة إلى تنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين وذلك بتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم

.التنسيق بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات الأخرى كالجهاز المصرفي وإدارة الضمان الاجتماعي.

1 - غازي عناية، "الاقتصاد الإسلامي، الزكاة والضريبة" دراسة مقارنة منشورات دار الكتب الجزائر، 1991، ص - ص 254-255.

المبحث الثاني: النظام الضريبي

ترتكز النظم الضريبية على دعائم اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة، فهي تنمو وتتطور متماشية مع الأوضاع السائدة والظروف المحيطة بها، حيث يتكيف الهيكل الضريبي كما ونوعا حسب طبيعة الاقتصاد السائد. تتميز صور الهيكل الضريبي في الدول النامية بضعف الاقتطاع الضريبي سواء كان ذلك المتأتي من الضرائب المباشرة لانخفاض مستويات الدخل أو المتأتي من الضرائب غير المباشرة لقلّة المعاملات التجارية والصناعية، وهذا يرجع إلى مدى تأثير النظم الضريبية بمستوى التقدم الاقتصادي. ففي الوقت الذي يصل فيه معدل الاستقطاع الضريبي في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر من 1/3 الناتج الوطني، ينخفض هذا المعدل في الدول المتخلفة إلى ما يقرب 10/1 الناتج الوطني لما يفرضه الهيكل الاقتصادي في هذه الدول من قيود على الهيكل الضريبي<sup>1</sup>.

يضم النظام الضريبي مهما كان وفي أي دولة كانت مجموعة معينة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. فبينما تحتل الضرائب المباشرة الصدارة في النظم الضريبية بالبلدان المتقدمة اقتصاديا نجد أن النظم الضريبية في البلدان المتخلفة تغلب عليها الضرائب غير المباشرة، ويرجع هذا التعدد في مصادر الدخل والتفاوت في توزيعه في المجتمعات الرأسمالية إذا ما قورنت بالمجتمعات الاشتراكية.

المطلب الأول: التفرقة العادية التقليدية والاقتصادية للضرائب

لم يعد الفن الضريبي مقتصرًا على مجرد فرض ضريبة وحيدة أو رئيسية، بل تطورت أساليب فرض الضريبة وتعددت طرق تحصيلها وربطها نتيجة للتغيرات التي حدثت في المعاملات الاجتماعية والتي تراوحت عمقا واتساعا من مجتمع لآخر. ونقصد هنا بالفن الضريبي: المهارة في طرق تطبيق قواعد ضريبية بيسر ودقة، الأمر الذي يجنب الإدارة الضريبية أخطاء فادحة يصعب تصحيحها، بينما نقصد بنظام ضريبة وحيدة تجميع كافة الأنشطة والدخول المتولدة عنها وإخضاعها لنظام ضريبي مماثل، أو ضريبة واحدة يحاسب فيها الممول سنويا وبسعر موحد ومن ثم تعددت الضرائب وأصبح من الضروري تصنيفها وترتيبها.

أ\_ التصنيف العادي للضرائب

أثر التقدم الاجتماعي بشكل واضح على الهيكل الاقتصادي فقد أحدث تعديلات هائلة في الفن الضريبي، طوره وجعله يتماشى مع السياسة الضريبية المسطرة من طرف السلطة العامة على نحو يهيئ لها ظروف استقطاع ضريبي ملائم متعدد الأسس ومنسجم في نظام ضريبي مرّن. فظهر نظام تعدد الضرائب والذي يقتضي تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات وإخضاع كل واحدة منها إلى ضريبة متميزة.

1- عبد العزيز علي، "البناء الضريبي" الدار الجامعية، الكويت، 1996، ص 21

أ- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

إن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة يعتبر أساسياً، فالضرائب المباشرة يشعر بها الممولون في حين أن الضرائب غير المباشرة ما لا يحسون بها. تعني الضرائب المباشرة مباشرة الممتلكات أو الأشخاص و يتم الحصول عليها بواسطة ورد الضرائب ( Rôle ) و هي تدفع مباشرة من الممول إلى صندوق الضرائب، بينما تتحقق الضرائب غير المباشرة بمناسبة وقع الحادثة المنشأة للضريبة و يتعذر فيها تحديد اسم المكلف و مقدار الضريبة بصورة مسبقة، فهي تفرض على وقائع أو عمليات معينة بحيث يسهل نقل عبئها على عاتق المكلف الحقيقي، و هي تسبق عادة من طرف المنتج أو البائع ولكنها في آخر المطاف تكون على حساب المستهلك.<sup>1</sup>

تعتبر الضرائب المباشرة ضرائب دائمة، دفعها يكون دوري كما يتم تطبيقها بكل شفافية فهي معروفة مسبقاً لا تستلزم الكثير من المصاريف لتحصيلها أو مراقبتها. من وجهة نظر العدالة الضريبية فإنها تبدو عادلة لمعدلاتها المنظمة تصاعدياً في غالب الأحيان، بينما تعتبر الضرائب غير المباشرة ضرائب متقطعة وعشوائية فهي تابعة لدوريات النشاط الاقتصادي، تتسم هذه الضرائب بطابع الخفاء بما أننا نجدتها في مضمون أسعار السلع والخدمات وتعرف هذه الضرائب بأنها غير عادلة عموماً لعدم مراعاتها للأحوال الشخصية والاجتماعية للمكلف الحقيقي الذي يتحملها، فيفرضها على النفقات فقط فهي لا تأخذ بعين الاعتبار قدرات التسديد للممولين ولا قيمة ثروتهم.

ب-الضرائب العينية والضرائب الشخصية

يعرف عن الضريبة الشخصية أنها تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية، المالية والاجتماعية للمكلف بالضريبة مثل الضريبة على الدخل، فهي تراعي حالة المكلف الشخصية ومركزه المالي أيضاً فلا يتعرض الممول المتزوج لنفس الضريبة مع الممول الاعزب رغم تساويهما في الدخل، وعليه فالضريبة الشخصية تصيب المقدرة التكاليفية العامة للممول والمتمثلة في مجموع دخله أو في مجموع ثروته. أما الضرائب العينية فهي تلك التي تفرض على ملك ما دون النظر إلى الحالة الشخصية لصاحبه وهي لا تهتم إلا بالمال الذي اتخذ وعاء لها. فالرسم على القيمة المضافة يفرض على بعض السلع دون ما اعتبار لمركز المستهلكين المالي، لذا يمكن القول عن هذه الضرائب أنها تقرر بصفة موضوعية.<sup>2</sup>

تمتاز الضرائب العينية ببساطتها و سهولة تطبيقها لكنها أقل تحقيقاً لمقتضيات العدالة من الضريبة الشخصية، فهي لا تهتم بالظروف المحيطة بكل من الممولين بالرغم من أن لهذه الظروف بالغ الأثر في قدرتهم على الدفع، و عليه يمكن القول أن الضريبة الشخصية أكثر تحقيقاً لفكرة العدالة كما أنها أكثر مرونة من الضريبة العينية، و نقصد هنا بالمرونة ملائمة الضريبة للبيئة الضريبية بحيث لا يجب أن تكون جامدة غير قابلة للتأقلم و لا متغيرة باستمرار، كما

1- ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري"، مذكرة ماجستير 1996-1997، ص42

2- مرجع سبق ذكره، ص 42

نقصد بملائمة الضريبة اغتنام جميع فرص الاستفادة من الضريبة من حيث الحادثة المنشأة لها أو من حيث مواقيت جنمها.

#### ج- ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية

نقول على الضريبة أنها نسبية أو تصاعدية إذا كان معدلها يتزايد أو يتناقص بالنسبة للمتغير المصدر والذي يمكن أن يكون الوعاء الضريبي أو المصدر الاقتصادي سواء كان دخل أو رأسمال. تعرف الضريبة التصاعدية بأنها تلك الضريبة التي تزيد قيمتها بنسبة أكبر من الزيادة أو ارتفاع المادة الخاضعة لها، كأن تفرض ضريبة على الدخل بسعر 10% على 1000 وحدة نقدية الأولى و 12% على 1000 و الثانية و 15% على 1000 و الثالثة... إلخ، بينما تكون الضريبة نسبية عندما يكون مبلغها معبر عنه بدالة خطية للوعاء الضريبي، فمعدل الضريبة ثابت إذن يبقى سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها كما هو الحال بالنسبة للضرائب على رقم الأعمال و الضريبة على المؤسسات، في هذه الحالة تمثل الضريبة قسم ثابت من رقم الأعمال أو من الدخل أو من قيمة رأس المال.<sup>1</sup>

يدافع أنصار الضريبة النسبية عنها بأنها بسيطة حيث تفرض بسعر واحد و هم يسرون في ذلك بأنها تحقق العدالة الاجتماعية على أساس أنها تعامل الجميع معاملة واحدة، بالإضافة إلى أن تلك الضرائب لا تهدد الثروات و الدخل و ذلك عكس التصاعد الذي يؤدي عندهم إلى التقليل من الادخار كما أنه يضر بالصناعة و يتسبب في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. أما أنصار الضريبة التصاعدية يرون أنه حتى تكون الضريبة عادلة فإنها لا يجب أن تفرض على الجميع بسعر واحد، حيث أن العدالة التي تحققها الضريبة النسبية على هذا النحو ما هي إلا عدالة ظاهرية.

#### د- الضرائب النوعية والضرائب القيمية

تحسب الضرائب النوعية على أساس ضرب وزن أو حجم أو مساحة من المادة الخاضعة للضريبة بمقدار معين، فهي تتحاشى صعوبة تقدير القيمة بل يكفي تحديد وزن السلعة أو عددها أو مقاسها أو حجمها حيث يعتبر هذا الأمر أيسر من تقدير قيمتها، إلا أنه يوجد القليل من الضرائب بهذا النوع من بينها بعض الحقوق على الكحول أو بعض الرسوم المحلية. يؤخذ على هذا النوع من الرسوم أنه يثير بدوره صعوبة في التطبيق وفي تعيين الأصناف المختلفة للسلعة التي هي من نوع واحد وتقرير الضريبة المناسبة لكل صنف.

أما الضرائب القيمية تحسب على أساس تطبيق سعر على المادة الخاضعة للضريبة، فهي تفرض بنسبة معينة على قيمة السلعة. من أهم هذه الضرائب الرسوم الجمركية والتي تتأثر حصيلتها تلقائياً بالتغيرات في مستوى أثمان السلع المستوردة أو المصدرة في الأوجه المختلفة من الدورة التجارية، لذا نقول على الرسوم القيمية أنها أكثر مرونة من الرسوم النوعية وأكثر تحقيقاً للعدالة، وما دامت تجبي بنسب مئوية من قيمة الواردات فإن السلع الضرورية تدفع عنها رسوم جمركية أقل نسبياً من السلع الكمالية. لكن يؤخذ على نظام الرسوم القيمية أنه معقد حيث يترتب عنه الكثير من المنازعات بين المستوردين الذين قد يقدمون فواتير صورية مقومة فيها البضاعة بأقل من قيمتها لتقليل ما يدفع عنها من

1- فوزي عبد المنعم "المالية العامة والسياسات المالية" دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 115.

ضريبة وبين مصلحة الجمارك التي تحاول أن تتدارك هذا التهرب بإعادة ترمين البضاعة بالثمن الذي تراه يقرب من قيمتها وقد تلجأ إلى حد اقتضاء حقها عينا، كما يستلزم هذا النظام نفقات جباية كثيرة إذ يقتضي استخدام الكثير من الخبراء لترمين السلع المختلفة.<sup>1</sup>

#### ه- ضرائب تحليلية وضرائب تركيبية

هذه المقارنة تهم خاصة الأنظمة الضريبية للبلدان المتطورة والذين اتجهوا كلهم نحو الضرائب التركيبية. تعتبر الضرائب التحليلية ضرائب خاصة على أساس أنها تمس في حالة الضرائب على الدخل إلا نوع محدد يسمى بالضرائب النوعية، يوجد مثلا ضريبة خاصة تفرض على الدخل الزراعية أو ضريبة خاصة تفرض على الأرباح الصناعية والتجارية، وتوجد ضريبة أخرى كذلك على الدخل العقاري أو على الرواتب والأجور. أما فيما يخص الضريبة التي تفرض على الاستهلاك فهناك الضرائب الخاصة وهي تلك الضرائب التي تفرض على منتج معين مثل الضريبة على المنتجات البترولية أو الضرائب على التبغ والكحول.

نشير هنا إلى أن الضرائب التحليلية على رأس المال هي بالأخص الضرائب التي تفرض على قسم أو جزء من رأس المال بمناسبة تحويله بين الأحياء إما بصفة إحسانيه (هبة) أو بمناسبة القيام بعملية بيع عقار أو أراضي، كما يمكن أن يتعلق الأمر هنا بضريبة تفرض سنويا على قسم من رأس المال المكلفين والذي يمثل رأس مالهم العقاري مثل الرسم العقاري على الممتلكات المبنية وغير المبنية. وبالعكس تكون الضريبة عامة أو الضريبة تركيبية، تلك الضرائب التي تفرض مثلا على مجموع دخول المكلف بالضريبة بدون التفرقة بين مصادر هذه الدخل أو الضريبة التي تفرض على مجموع استهلاكاته. فيما يخص الضريبة على رأس المال، فالضرائب التركيبية هي بالأخص الضريبة على الثروة أو الضريبة على بعض الحقوق الوراثية.

#### و- ضرائب توزيعية وضرائب قياسية

تطبق الضريبة القياسية على مجموع المادة الخاضعة للضريبة و تتضمن سعر محدد من قبل، لا يعرف ناتج الضريبة من قبل و هو يتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة في البلد، فالدولة هي التي تقوم بتعيين سعر الضريبة القياسية، لكن لا يتعين المبلغ الكلي الذي يراد جبايته من الضرائب و إن كان ذلك لا يمنع من أن تقدر الدولة في موازنتها عن السنة المالية المقبلة ما يحتمل أن تأتي به تلك الضرائب من حصيلة تلك السنة، من هذا المنطلق ينبغي أن تكون الضرائب غير المباشرة ضرائب قياسية ما دام أن المشرع ليس باستطاعته تحديد مقدارا للأفعال المؤدية إلى جباية تلك الضرائب، أما إذا كانت الضريبة القياسية ضريبة مباشرة فإن سعرها يكون عادة نسبة مئوية من المادة الخاضعة لها، ومن أمثلة الضريبة القياسية الضريبة على الدخل، الضريبة على المؤسسات، الرسم على القيمة المضافة... إلخ والتي تعتبر من الضرائب الحديثة.

1- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي" حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2002، ص 140.

أما الضريبة التوزيعية غالباً ما تكون محددة من قبل وبصفة كلية ثم يتم توزيعها بين مجموع المكلفين في إقليم محدد على أساس العوامل الخاضعة للضريبة، إذن معدل الضريبة ينتج من عملية التقسيم بينما حصيلتها تكون معروفة من قبل. ففي الضريبة التوزيعية يقوم المشرع بتحديد مقدارها الكلي دون أن يعين سعرها بالنسبة لكل مكلف، إذ يوزع مبلغ الضريبة الكلي فيما بعد على الممولين تبعاً لمقدرتهم التكلفة وذلك وفقاً لنسبة المبلغ الواجب جبايته إلى مجموع القيمة الخاضعة للضريبة، إنها حالة كل الضرائب المحلية كالرسم العقاري والرسم على النشاط المهني.<sup>1</sup>

#### ي-ضرائب خاصة وضرائب عامة

الفكرة هنا تميز بين الضريبة التي تفرض على قيمة أو حالة اقتصادية في مجموعها والضرائب التي تفرض فقط على عامل واحد، وعليه فإن الضرائب النوعية على الدخل تفرض إلا على نوع محدد من الدخل كأن تفرض ضريبة على ربح الاستغلال الزراعي أو على الرواتب والأجور، ويتعلق الأمر هنا بالضرائب التي تتضمن قوانين خاصة بهذا النوع من الدخل. وبالعكس تفرض الضريبة العامة على الدخل على مجموع الدخل التي تكون بحوزة المكلف خلال فترة زمنية معينة من الزمن، في الأخير يمكن القول إن هذه التفرقة مهمة من وجهة نظر السياسة الضريبية.

#### 1-1-2- التفرقة الاقتصادية للضرائب

تميز هذه التفرقة بين الضرائب على أساس الموارد الخاضعة للضريبة أو على أساس العوامل والأعوان الاقتصادية أو كذلك على أساس موضوع الضريبة، ويمكن القول إن الهيكل الضريبي هو تقسيم كل من الاستقطاعات الإجبارية حسب معيار محدد من التصنيفات.

#### ب- تصنيفات على أساس الموارد الاقتصادية الخاضعة للضريبة

هذا التصنيف يرتكز أساساً على التفرقة بين الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضريبة على الإنفاق. إذا عرفنا الضريبة كما اعتبرها Gaston Jaze<sup>2</sup> بأنها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"، فيمكن القول أن الضريبة هي اقتطاع من الثروة حيث تظهر هذه الثروة على شكلين، سواء على شكل دخل أو على شكل رأسمال، لكن بإمكان هذه الثروة أن تتناقص انطلاقاً من النفقات التي يقوم بها الشخص أو الخلية العائلية، لذا يتسنى لنا في الأخير تحديد ثلاث إمكانات لقياس ثروة الشخص أو العائلة أو بالأحرى قياس المقدرة التكلفة للممول و من ثم فرض الضريبة عليه و هي : الأخذ بعين الاعتبار أهمية مداخيله، حجم نفقاته و أهمية ثروته أي قياسها و هذا ما تفعله أغلبية الأنظمة الضريبية الحديثة.

1- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 129

2- مرجع سبق ذكره، ص 124.

## 1 الضرائب على الدخل

تعتبر الضريبة على الدخل من أهم الأدوات المالية وأكثرها مرونة لتمويل النفقات العامة باعتبار أن الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب، وأن الضريبة التي تفرض عليه تحقق قسط وافر من العدالة فضلا عن غزارة إيراداتها. وتفسر أهمية ضريبة الدخل في الوقت الحديث بانتشار التجارة والصناعة وظهور أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تتناولها الضرائب التي كانت مفروضة قديما والتي كانت تمس بصفة خاصة دخول الثروات العقارية.

تكمن أهمية تحديد مفهوم الدخل في تجنب تهرب بعض العناصر من الضريبة من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا يتوسع المشرع في فرض الضريبة فتصيب بعض المصادر التي لا ينبغي أن تفرض عليها. لذا عرف علم المالية العامة الدخل على أنه كل قوة شرائية نقدية تتدفق بصفة دورية خلال فترة زمنية معينة من مصدر قابل للبقاء، بحيث يمكن استهلاكها دون المساس بمصدرها.<sup>1</sup>

نجد أنواع مختلفة من الضرائب على الدخل، لذا من الممكن أن نقوم بتفرقة مزدوجة: هناك من جهة الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع الدخول والضريبة المفردة التي تفرض على الدخل العام، ومن جهة أخرى الضرائب التي تفرض على دخول الأشخاص الطبيعيين IRPP والضريبة التي تفرض على أرباح المؤسسة IBS

### 1\_1\_ الضريبة على الدخول الخاصة والضريبة على الدخل العام

تقوم الضريبة العامة على مجموع الدخل بتوزيع الأعباء الضريبية على أساس تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقات داخلية بصرف النظر عن مصدر دخلهم، وتسمح الضريبة العامة على مجموع الدخل بأن يكون عبئ الضريبة متفقا مع دخل الأفراد. وهكذا يمكن إعفاء حد أدنى للمعيشة و الذي يعبر عنه عادة بذلك الحد الذي يجب عدم المساس به لإشباع الحاجات الجماعية التي تنفق حصيلة الضرائب في سبيلها.<sup>2</sup>

غالبا ما تكون الضريبة العامة جسيمة بينما دفع الضريبة يكون أهون إذا كان العبء أقل ظهورا لذا فمن الحكمة أن تراعي مقدرة الممولين على الدفع، ولا شك أن عبء الضريبة يكون أخف وقعا على الشخص الذي لا ترهقه التكاليف العائلية منه على الشخص الذي يعول أسرته، وتدعى جسامة الضريبة إلى التجنب أو التهرب في أحيان كثيرة لذا يجب أن يخصم جزء من الدخل بسبب الأعباء العائلية. يدافع أنصار الضريبة على مجموع الدخل أنها إذا ما أصبحت الضريبة الوحيدة فإنها تمكن من الاقتصاد في نفقات الجباية، حيث لن توجد حينئذ إلا إدارة واحدة للضرائب بينما يستدعي تعدد الضرائب إلى تعدد الإدارة الضريبية.

1- السيد عبد المولي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

2- ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 140

أما الضريبة الشخصية على مجموع الدخل تعتبر من أرقى أنواع الضرائب بما أنها تأخذ بعين الاعتبار المقدرة الحقيقية الكلية للمكلف، إذ أن مجموع دخل الشخص هو مقدار لقدرته على الدفع وبالتالي فهي أقرب من العدالة من غيرها من الضرائب، بالإضافة إلى أن هذه الضريبة تتميز بأنها بسيطة نسبياً. تقوم الضرائب النوعية على فروع الدخل عند توزيع الأعباء الضريبية بالتمييز في سعر الضريبة تبعاً لمصدر الدخل، فهناك دخول مصدرها العمل ودخول ناتجة عن ملكية رأس المال ودخول مختلطة ناشئة عن العمل ورأس المال معاً، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال دخول المزارعين، دخول الاجراء، دخول الأعمال الحرة، دخول رؤوس الأموال المنقولة، دخول عقارية... إلخ.

## 1\_2\_ الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية والضريبة على أرباح المؤسسات

إلى غاية الحرب العالمية الثانية كانت الضريبة تفرض إلا على دخول الأشخاص الطبيعية بينما أرباح المؤسسات كانت تفرض عليها الضريبة بعد تقسيم هذه الأرباح على المساهمين، أي في إطار فرض الضريبة على القيم المنقولة كالأسمهم مثلاً، بينما كانت تخضع الأرباح المحققة من طرف المؤسسات الفردية للضريبة على الدخل في إطار الربح الصناعي والتجاري. في سنة 1948 تم خلق ضريبة نوعية مخصصة للأرباح المحققة من طرف شركات الأموال و من ثم أصبحت المؤسسة تخضع لنوعين من الضرائب، فإذا كان الأمر يتعلق بمؤسسة فردية فإنها تخضع لمعدل ضريبة تصاعدي، أما إذا تعلق الأمر بشركة فهي تخضع للضريبة على الشركات و التي هي ضريبة ذات معدل نسبي<sup>1</sup>.

هنا تكمن أهمية المعرفة في بداية الأمر إذا كنا نريد خلق شركة أو مؤسسة فردية، لأنه إذا ما قررنا خلق شركة فإننا سنواجه مشكل الضريبة المزدوجة على نفس الدخل، لأن الأرباح المحققة من طرف شركات الأموال تخضع في بادئ الأمر إلى الضريبة على أرباح الشركات قبل توزيع الأرباح على المساهمين.

## الازدواج الضريبي:

يتحقق الازدواج الضريبي إذا ما كان الممول واحد و المال الخاضع للضريبة واحد و أن تكون الضريبتان من نوع واحد أو متشابهة على الأقل بالإضافة على أن تكون المدة التي تدفع فيها الضرائب واحدة<sup>2</sup>. إلا أنه يجدر بنا أن نميز بين الازدواج الضريبي القانوني والازدواج الضريبي الاقتصادي، فإذا فرضت ضريبة على أرباح شركة مساهمة وأخرى على نصيب مساهمها في تلك الأرباح لم يكن هناك ازدواج من الناحية القانونية لتمييز شخصية الشركة عن شخصية المساهمين، أما من الناحية الاقتصادية فإن هناك ازدواجاً لأن المساهمين هم الذين يتحملون في النهاية كلتا الضريبتين.

إن الغرض من الازدواج الضريبي هو الحصول على إيراد وافر فيقوم المشرع بفرض ضرائب إضافية إلى جانب الضرائب الأصلية، وهو يرمي من وراء ذلك إلى زيادة العبء على بعض الممولين بطريقة أقل ظهوراً من رفع سعر الضريبة. كما أن

1- هشام محمد صفوت، العموي، "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية" مطبعة التعليم العالي، بغداد، الطبعة الثانية، ص 83.

2- الحاج طارق، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 84.

فرض ضريبة شخصية عامة على الإيراد إلى جانب الضرائب النوعية (العينية على فروع الدخل) يعمل على تصحيح نظام الضرائب، حيث يكون هناك تناسب بين عبء الضريبة ومقدرة الأفراد على المساهمة في الأعباء العامة.

## 2- الضرائب على رأس المال:

تعتبر العقارات قديماً أهم أشكال الثروة فكانت تفرض الضريبة إلا على هذا النوع من رأس المال، أما الآن فقد ازدادت أهمية الأموال المنقولة و أصبحت الثروة تتضمن مجموعة الأصول الصافية للشخص سواء تعلق الأمر بالممتلكات العقارية، الأملاك الملموسة مثل السيارات، الأثاث، المجوهرات، التحف الفنية، الذهب... إلخ، أو الأموال المنقولة مثل الأسهم، السندات الودائع في الحسابات الجارية أو الذمم المختلفة<sup>1</sup>. فالضريبة على الثروة تكون عامة إذا أخذت بعين الاعتبار مجموعة هذه العناصر بينما تكون الضريبة مفردة إذا كان معدلها أو جدول هذه الضريبة هو نفسه مهما يكن نوع هذه الأصول أو الشكل التي هي عليه.

### 1\_ الضريبة على الثروة:

بإمكاننا أن نفرق بين الضريبة على الثروة نفسها والضريبة على دخول هذه الثروة ويتعلق الأمر هنا بمعدل الضريبة ومردود الأصول. فإذا كان مردود هذه الأصول مرتفع عن معدل الضريبة نقول في هذه الحالة أن الضريبة مفروضة على الدخل، بينما إذا كان العكس فالضريبة في هذه الحالة بمثابة اقتطاع من رأس المال نفسه. إذا كانت الضريبة على الثروة ليست قائمة على دخول الاستثمار وإنما على تراكم القيمة الكلية للمبالغ المستثمرة من طرف الشخص مهما كان مردود هذه القيمة، فإن ذلك سوف يؤثر حتماً على تصرفات المستثمرين وقد يحثهم على تفادي بعض التصرفات الغير اقتصادية.

وعليه فإن الضريبة على الثروة من شأنها أن تسرع أو تعجل من التنمية الاقتصادية لأن المستثمرون سوف يميلون إلى القيام بالتوظيفات التي تكون فيها نسبة الخطر مرتفعة نوعاً ما لكن بالمقابل يكون فيها المردود أكبر. في هذه الحالة لا تباي الضريبة على الثروة بمردود رأس المال الذي قد يكون الوعاء الضريبي إذا ما فرضت هذه الضريبة على دخول الثروة، لهذا فهي تعمل على تخصيص أفضل للموارد وهذا بزيادة أو مضاعفة التوظيفات بدون النظر أو الأخذ بعين الاعتبار المردود. ونقول في الأخير أن الضريبة على الثروة من شأنها أن تقلل من التوظيفات العقيمة، غير منتجة أو المغرية وتحت الأشخاص على البحث على فرص أخرى جديدة للاستثمار.

### 2\_ الضريبة على زيادة القيمة

إذا ما وقعت زيادة طارئة على رأس مال شخص أو دخله فإن هذه الزيادة سوف تخضع ولا شك إلى الضريبة العادية المفروضة على رأس المال أو الدخل، إلا أن المشرع يرى أنه من الأنسب أن تخضع هذه الزيادة لضريبة أخرى خاصة مثل الضرائب على زيادة القيمة العقارية والمنقولة، إذ تمتاز هذه الضريبة بغزارة إيرادها و ملائمتها حيث أنها تجبي عن زيادة

1- زينب حسن عوض الله، "المالية العامة" الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص 165.

في قيمة رأس المال لم يبذل الفرد جهدا في تحقيقها. إلا أنه يؤخذ على هذا النوع من الضريبة تعذر التفرقة في زيادة القيمة بين ما يرجع منها إلى مجهود المالك وما يعتبر نتيجة للظروف المناسبة، كما أن هذه الزيادة يمكن أن تكون مؤقتة لا تلبث أن تزول وقد تكون في بعض الأحيان زيادة ظاهرية ترجع مثلا إلى الانخفاض في قيمة النقود، لذا كان من الضروري تخفيف سعر هذه الضريبة وتضييق نطاق تطبيقها.<sup>1</sup>

### 3- الضرائب على النفقات

تفرض معظم الدول ضرائب على التصرفات أو على التداول القانوني للأموال مثل رسوم التسجيل و الرسوم القضائية ورسوم الطوابع على الإيصالات والشيكات والكمبيالات والإعلانات والرسوم على عمليات البورصة، ذلك أن هذه العمليات القانونية غالبا ما تدل على مبلغ ثروة الأفراد بالإضافة على أن جبايتها تكون سهلة و تتم وقت انتقال ملكية رؤوس الأموال، أي في وقت يكون فيه المكلف قادرا على الدفع.<sup>2</sup> كما تفرض ضرائب الإنفاق على الدخل المخصص للاستهلاك وتتميز هذه الضرائب بكونها تختفي في أسعار السلع والخدمات حيث يتحملها المستهلك أثناء شرائه لهذه السلع والخدمات، بينما الصانع أو التاجر فقد يلعب دور جاب الضريبة فهو يجمعها من عند المستهلكين ويقوم بدفعها إلى مصلحة الضرائب. لهذا الأسلوب من الضرائب ميزة اقتصادية حيث أن هناك اقتصاد في نفقات الجباية بالإضافة إلى إمكانية نقل العبء الضريبي وخاصة إذا ما تم البيع للمستهلك مباشرة.

إن الضرائب على النفقات بإمكانها أن تظهر على شكل ضرائب نوعية أو ضرائب عامة، فمن الضرائب النوعية يمكن ذكر الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج وقد لا يتم فرض هذه الضرائب عند شراء المستهلك للسلعة وإنما قد تفرض في إحدى المراحل التي تمر بها السلعة قبل أن تصل إلى المستهلك، فقد تجبى الضريبة على السلعة أثناء إنتاجها أو تداولها. حتى تكون هذه الضرائب منتجة ووفيرة الحصيلة لابد أن تفرض على سلع كثيرة الاستعمال، كما يجب مراعاة العدالة في توزيع الأعباء العامة عند فرض هذه الضريبة كأن تفرض ضرائب بسعر منخفض على السلع الضرورية والتي لا يمكن أن يستغني عنها ذوي الدخل الصغيرة. أما الرسوم الجمركية فلا بأس إذا كان معدل الضريبة مرتفع لغرض حماية المنتجات المحلية والتي تهددها المنافسة الأجنبية خاصة في المراحل الأولى من نمو الصناعات الوطنية.

### 1- الضريبة على المبيعات

تفرض الضريبة العامة على الإنفاق على مجموع ما ينفقه الشخص في استهلاكه، فهي تلك الضريبة التي تفرض على مجموع المبيعات، أي كل السلع والخدمات بدون فرق وهي تحسب على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف الصانع أو التاجر. و قد تفرض الضريبة العامة على النفقات في كل مرة يتم فيها تداول السلعة من وقت إنتاجها حتى وقت بيعها

1- زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2- مرجع سبق ذكره، ص 165.

للمستهلك الأخير، في هذه الحالة معدل الضريبة عادة ما يكون ضعيف حيث يتكرر فرضها كل ما كانت السلعة محل تداول، فتتجمع الضريبة وتتراكم في آخر مراحل الإنتاج و البيع و يصبح عبؤها ثقيلا جدا على المستهلك.<sup>1</sup>

يمثل النظام الضريبي من هذا الشكل عبء كبير على المستوى الاقتصادي بما أنه ليس بحيادي، فهو يميز أو يساعد مراحل الإنتاج قصيرة المدى بعدم تعرضها لضرائب كثيرة على مراحل الإنتاج طويلة المدى. لكن قد تفرض هذه الضريبة إلا مرة واحدة على المنتج في مرحلة معينة من الإنتاج أو التوزيع، إذ يمكن فرض الضريبة في المرحلة النهائية من الإنتاج أو على مستوى البائع بالجملة أو حتى على مستوى البائع بالتجزئة.

### 3\_ الضريبة على القيمة المضافة

تمتاز هذه الضريبة بأنها غزيرة الحصيللة بالرغم من أن سعرها منخفض ذلك أنها تتسم باتساع وعائها و هي أقل تعقيدا من الضرائب التي تفرض على أنواع معينة من السلع<sup>2</sup>، كما أن انخفاض سعر هذه الضرائب لا يؤثر كثيرا في حركة الأعمال. لكن يؤخذ على هذه الضريبة أنها عندما تضاف إلى أسعار السلع ترفع من تكاليف المعيشة مما يضر بالمستهلكين وخصوصا ذوي الدخل الضعيف، كما قد تعترض هذه الضرائب صعاب فنية في التطبيق قد ينجم عنها التهرب. إن الرسم على القيمة المضافة والذي يمثل الزيادة في قيمة الإنتاج في نهاية كل مرحلة من مراحلها عن قيمته في بدايتها لا يدع مجال لظاهرة التراكم التي تنطوي على سريان الضريبة على نفس العنصر مرات متعددة في مراحل مختلفة.

نشير في الأخير أنه في تصنيف الضريبة على أساس العوامل والأعوان الاقتصادية نفرق بين: الضريبة المفروضة على العائلات (الضريبة على الدخل، الرسم على السكن، ضرائب اجتماعية عامة) والضرائب المفروضة على المؤسسات (الضريبة على الشركات، الضرائب المهنية... إلخ) والضرائب التي تشمل أو تدخل في المنتوجات (الرسم على القيمة المضافة، الحقوق غير المباشرة). أما التصنيف على أساس موضوع الضريبة فيجتمع حسب هذا النوع من الترتيب: الضرائب التي تفرض على الادخار (جباية الادخار) والضرائب على التأمينات (جباية التأمينات) والضرائب على العقارات (جباية العقارات) والضرائب على دخول الأشخاص (الجباية الخاصة) ... إلخ.

### المطلب الثاني: الإعانات الضريبية

تعتبر الإعانات الضريبية مساعدات مالية تقدمها الدولة لبعض المؤسسات على شكل إعفاءات من الضريبة بغرض تنمية الطاقات الإنتاجية وتشجيعها على الاستثمار خاصة في تلك القطاعات التي تساهم في ترقية النشاط الاقتصادي وتوسيع العمالة. تطورت سياسة الإعانات الضريبية بصفة خاصة في الثمانينات، ففي فرنسا أصبحت المؤسسات تتمتع أكثر فأكثر بتخفيضات في الضرائب على الدخل ومن ثم أصبحت الأرباح تتراكم بشكل واضح مما خلق فائض في القيمة على رأس المال، هذا الفائض سوف ينعكس حتما على بنية الدخل.

1- علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص - ص 190-192.

2- علي بساعد، "المالية العمومية"، مطبوعة المعهد الوطني للمالية، القليعة، 1992، ص 149.

إن تخفيض الضرائب لذوي الدخل المرتفعة والتي ساهمت فيه الإعانات الضريبية قد يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية إذ أنه يعمل على زيادة التباين في توزيع الدخل على الأفراد، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة في دخل المؤسسات قد صاحبها في نفس الوقت ميول إلى تخفيض الضرائب على دخول رأس المال بغرض تشجيع إعادة استثمار الأرباح في مشاريع جديدة تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني. كما أن الإعانات الضريبية جعلت الضريبة على الدخل أكثر استبداد حيث فقدت شعبيتها بصفة إرادية وفسحت بذلك المجال للضريبة على النفقات التي أصبحت بدورها الأكثر عموما والأقل استبدادا.<sup>1</sup>

### 1\_ زيادة النفقات العامة

تسعى الحكومات دائما إلى زيادة النفقات العمومية لمواجهة الطلب الكلي مما يستلزم زيادة الضرائب على الدخل، لكن منذ الثمانينات و الضريبة على الدخل على عكس ما كان متوقعا لم تتوقف عن الانخفاض، وحدها الاشتراكات الاجتماعية كانت ترتفع بالرغم من أن كل نظريين الضريبة على الدخل أكدوا على أن معدل الاستقطاعات يجب أن يكون مناسباً لمعدل زيادة الدخل، لكن ضرورة الحفاظ على ارتفاع النفقات العامة أوجب ارتفاع الاشتراكات الاجتماعية التي أصبحت تمول جزء من النفقات العامة، في الحقيقة كل ما هو اقتطاع يقع على فئة معينة من السكان و لا سيما الطبقة المتوسطة.

### 2\_ تمويل الخدمات العامة

إن مبدأ الإعانات الضريبية هو إعادة توزيع عامة للدخول بهدف من ورائها إلى أن الأكثر يسراً سوف يدفعون بدلا من الأشخاص الذين لديهم دخول ضعيفة، لكنه حصل العكس وهذا ما سبب الأزمة الضريبية ليس فقط في الدول المتطورة وإنما حتى في بلدان العالم الثالث. فحسب النظرية النيوكلاسيكية، من الواضح أن الهيكل الضريبي يكون أكثر فعالية لأن من يدفعون الضرائب هم على ثقة أن هذه الضرائب سوف تمول طلباتهم من الخدمات العمومية. وباعتبار أن الطلب الجماعي يؤول دائما نحو الارتفاع على أساس أن الضرائب التي يدفعونها هؤلاء الأشخاص ترتفع باستمرار، فإن دفع هذه الضرائب يعبر غالبا عن قبولهم في تمويل القطاع العام وهم يعتبرونها بذلك على أنها " واجب ضريبي".

لكن ما لوحظ هو أن هذه الاستقطاعات لم تعد تمول كثيرا الطلب على السلع الجماعية لأفراد المجتمع معينة من، حيث كان هناك تباين بين مبلغ الضرائب وما كان ينتظرونه الأشخاص من حصيلة هذه الضرائب. هكذا بدأ الأشخاص يرفضون دفع الضريبة بما أنهم لن يستفيدوا من زيادة الضرائب التي بدأت تذهب مباشرة إلى المؤسسات على شكل إعانات أو على شكل إعفاءات لأصحاب رؤوس الأموال والذين قد يستخدمون أموالهم في نفقات غير منتجة لا تخدم الصالح العام. هذا ما ساعد بالطبع على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وهكذا أصبحت الإعانات الضريبية تعمل على غير عملها فأعاقت النظام الضريبي والسياسة الضريبية نفسها.<sup>2</sup>

1- إعاد عود "المالية العامة والتوزيع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 129.  
2- مصطفى رشدي شبيحة، "مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 1998، ص 169.

## الخاتمة

يمتاز الهيكل الضريبي بصفة عامة في البلدان المصنعة ( بلدان المنظمة الأوروبية للتجارة و التنمية OCDE بسيطرة الضرائب على الدخل ( الضريبة على المؤسسات IS و الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين IRPP و التي تمثل في المتوسط أكثر من 40% من الاستقطاعات أي ضعف ما تحصل عليه البلدان النامية، بينما تعتبر نسبة الضرائب على الاستهلاك و التي تمثل 30% و اشتراكات الضمان الاجتماعي 25% من أهم المصادر الأساسية لتمويل النفقات العامة.

تكمن أهمية التفرقة بين الدخل في القدرة على فرض ضريبة مختلفة حسب مصدر الدخل، فقد يرى المشرع أن بعض الدخل أحق بالرعاية من غيرها ومن ثم يجب أن يكون سعر الضريبة على دخل رأس المال أكبر من سعر الضريبة على دخل العمل وذلك أن مصدر الدخل في الحالة الأولى شبه مستديم بينما ينقص المصدر في الحالة الثانية لأسباب عديدة منها: التقدم في السن، عدم القدرة على الكسب... إلخ، ويكون السعر وسطا بالنسبة للدخول المختلفة. كما ان يراعي سعر الضريبة في دخول رأس المال كأن تفرض ضريبة مرتفعة على الأراضي الزراعية منها على دخل المباني باعتبار هذه الأخيرة تهلك بعد فترة زمنية معينة، وأن تفرض ضريبة صغيرة أو معتدلة على القيم المنقولة ذلك لأن الأوراق المالية قد تنخفض قيمتها فجأة بسبب الاضطرابات المالية والسياسية.

كما يبقى تصنيف الضريبة ذو أهمية بالغة أيضا ذلك أن نجاح الضريبة الشخصية يتطلب إدارة مالية حازمة ووعيا ضريبيا كبيرا. ولقد كان فشل الضريبة الشخصية على مجموع الدخل في بعض البلدان مرجعه ضعف الإدارة المالية فيها وعدم استطاعة تلك الإدارة حصر الممولين ومراقبة إقراراتهم مراقبة دقيقة. لذا يبقى من الأحسن فرض ضريبة عينية عندما تسود ظروف اقتصادية بسيطة حيث تكون مراكز الأفراد الاقتصادية متقاربة وحاجات الدولة مستقرة وأسعار الضرائب معتدلة، بينما إذا كانت الضرائب عرضة للزيادة السريعة والمفاجئة نتيجة تعقد الظروف الاقتصادية وتفاوت مراكز الأفراد المالية فيها فمن الأحسن فرض ضريبة شخصية في هذه الحالة.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه هناك من الضرائب ما يمكن رفع سعرها بدرجة كبيرة دون أن يسبب ذلك ضررا اقتصاديا كبيرا ومنها بالعكس ما يحسن توفي الاعتدال فيها. إن أثر التصاعد يختلف حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد وزمان وعلى مدى قدرة السلطات المالية على مقاومة التهرب من الضريبة عند ارتفاع سعرها، كذلك فإنه يختلف تبعا للكيفية التي تنفق بها حصيلة الضرائب التصاعدية حيث أنه قد تفرض ضريبة تحدث آثارا معينة على توزيع الدخل ثم تأتي ضريبة أخرى لتترك آثارا مخالفة للآثار الأولى.

الفصل الثاني: السياسة الضريبية

تمهيد:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعد أمراً ضرورياً في أي مجتمع وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أهم أوجه هذا التدخل السياسة الضريبية التي تعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع.

المبحث الأول: السياسة الضريبية وأثارها:

إن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع لذا سنتعرض في هذا المبحث مفهوم السياسة الضريبية، أدواتها وكذلك أثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافها:

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع " <sup>1</sup>

إذن السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي والتي تتعلق أساساً بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة ثانية، ولتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما لا بد من الاعتماد على ما يلي:

أ. تحديد الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الضريبية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد ككل.

ب. استخدام مجموعة من الأدوات والمزج بينها بالاعتماد على الأداة المناسبة لكل ممول والزمن الملائم له وتطبيق أنواع معينة من الضرائب تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ج. تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية من جهة وتحقيق أكبر قدر ممكن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي والذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين والإدارة الضريبية وهو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما والذي تتحدد معالمه بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد.

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 10

فالساسة الضريبية تتسم بما يلي<sup>1</sup>:

1. أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط
2. أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها
3. أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

#### 1- أهداف السياسة الضريبية:

تستعمل السياسة الضريبية كأداة تمويلية، إلا أن هذا الدور التمويلي تغير مع الأزمنة حيث تغير نوعيا تبعاً لتغير مهام الدولة التي تخلت عن حيادها حيث كانت مهمة الدولة تقتصر على الأمن، العدالة والدفاع وكان يطلق عليها مصطلح الدولة الحارسة، وأصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف المسطرة والمتمثلة في:

الهدف المالي، الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أهداف أخرى.

1. الهدف المالي: حسب النظرية الكلاسيكية فإن الهدف الوحيد للضريبة هو تغطية النفقات العمومية والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير اقتصادي، فدور الضريبة ينحصر في تغطية صناديق الخزينة العمومية ويعطها وظيفة مالية بشكل مطلق، يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فمؤيدو فكرة حيادية الضريبة يرفضون الشكل التداخلي الذي يراد أن يمنح للضريبة في الميدان الاقتصادي فهم يرون أنها وسيلة للاقتطاع وليس للتوجيه

- أما اليوم فإنه في الواقع من المستحيل اقتطاع جزء من الناتج المحلي الخام دون أن تكون هناك انعكاسات ومضاعفات اقتصادية هامة فالضريبة يمكن أن تستعمل لتحقيق أغراض اقتصادية كما تعمل على تجسيد أهداف اجتماعية<sup>2</sup>
2. الهدف الاقتصادي: تعتبر الضريبة وسيلة مهمة يمكن أن تستخدم في امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وبالتالي التخفيض من الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى محاربة التضخم.

1 - المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية - الإسكندرية ص08

2 - محمد عباس محرز، مرجع سابق ص 198

يمكن لضريبة أيضا أن تلعب دورا في تنشيط حالة الركود التي يتعرض لها الاقتصاد، ومن هذا القبيل سياسة المرونة الضريبية التي وضعها الرئيس كينيدي واستمر فيها الرئيس جونسون وهي سياسة " STOP AND GO " أي سياسة التوقف ثم الذهاب التي طبقت في بريطانيا.

كما يمكن استخدام الضريبة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال:

أ. توجيه الاستهلاك : تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي الفردي وذلك من خلال تأثيرها على أسعار السلع بحيث فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية يمكن أن يقلص أو يوقف استهلاكها، إضافة إلى إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى كما أن تخفيض الضرائب المفروضة على السلع المحلية يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.<sup>1</sup>

ب. توجيه قرارات أرباب العمل:

وهذا من خلال التأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته، حجم المدخرات، بالإضافة إلى استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع، وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية كما أنها تستخدم كذلك للتأثير على هيكل الاستثمارات عن طريق توجيهها نحو مناطق معينة في إطار سياسة توازن جهوي.

من خلال هذا نجد أن الضريبة تعتبر متغيرا هاما من متغيرات المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.<sup>2</sup>

ج. زيادة تنافسية المؤسسات:

للضريبة تأثير كبير على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج بحيث أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج لهذا نجد معظم الدول تسعى لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية بإحفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي ... إلخ.<sup>3</sup>

د. السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي:

يقصد بها تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال اعتماد نفس المدونة من الضرائب تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب،<sup>4</sup> لهذا نجد أن بعض الدول

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 168

2- صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 45

3 - صحراوي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 45.

4 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص - ص 169-170

بدأت تسعى إلى توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل مثل دول الاتحاد الأوروبي لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث على تكامل اقتصادي.

هـ. إعادة توزيع الدخل: وهذا من خلال تأثير السياسة الضريبية على الحصص النسبية الموجهة إلى مختلف الشرائح والفئات، وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولى، إلى أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين:

اختيار كفاءة تخصيص الموارد أو اختيار العدالة الضريبية

و. تصحيح إخفاقات السوق:

نجد في الواقع الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل مقارنة بالتكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين أن التكاليف الاجتماعية تزداد بشكل مذهل وتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر... إلخ. وهذا ما جعل الإدراك يتزايد بوجود روابط بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة وفي هذا الإطار تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية وهذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية.<sup>1</sup>

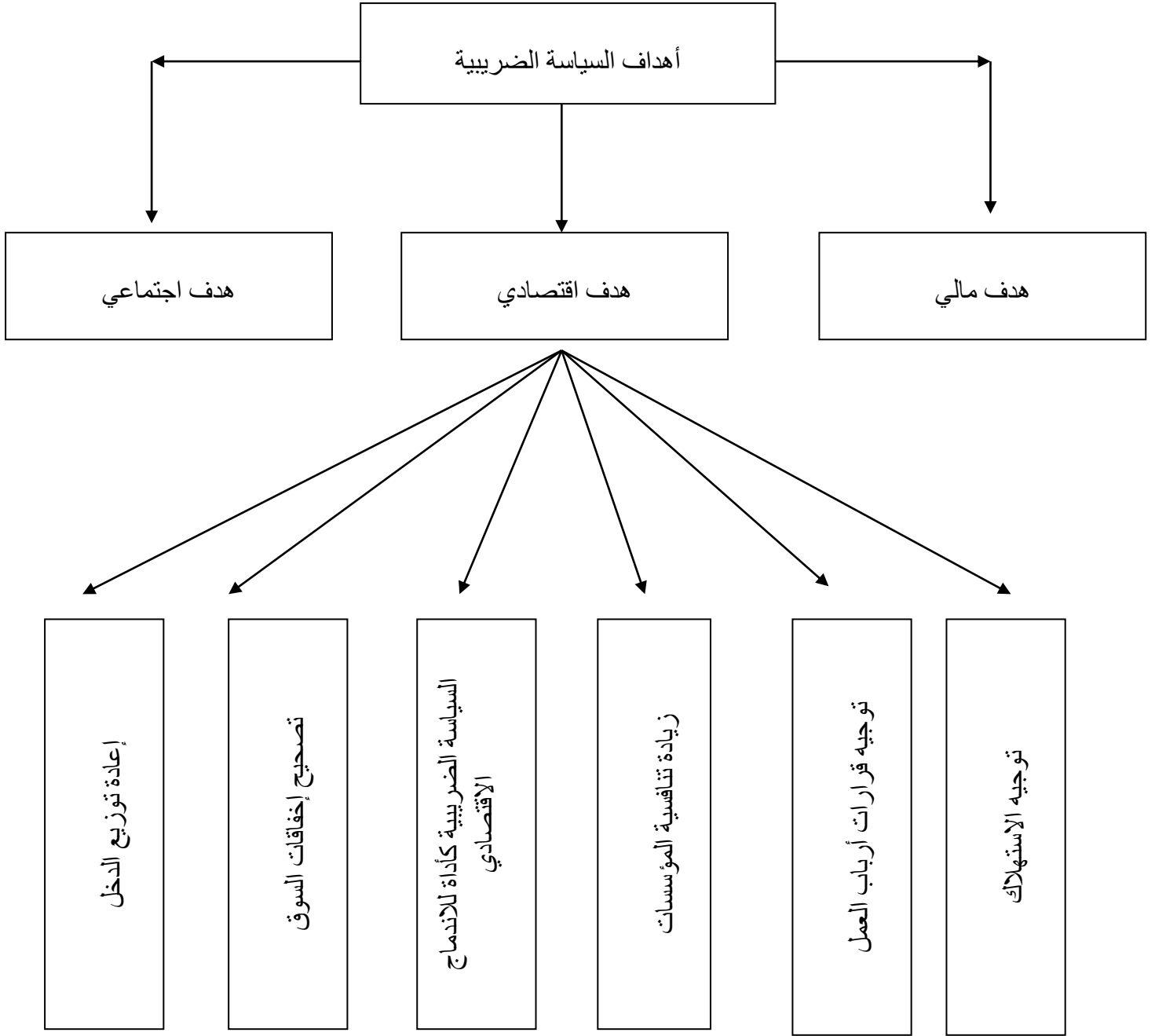
3. الهدف الاجتماعي:

تستطيع الدولة من خلال الضريبة التأثير على الأوضاع الاجتماعية عن طريق فرض الضرائب تصاعديّة مرتفعة على الدخل والتركات، وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية بعكس السلع الكمالية التي تخضع إلى ضرائب مرتفعة، فهذه الإجراءات تسمح بطريقة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخل المحدود.<sup>2</sup>

كما يمكن للضريبة تحقيق أهداف معينة الحد من استهلاك بعض السلع الضارة كالمشروبات الكحولية، التدخين... إلخ وتشجيع واستهلاك سلع أخرى.

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص170

2 - محمد باهر عتلم، مرجع سبق ذكره، ص143



الشكل رقم (1.2): أهداف السياسة الضريبية

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية:

إن إتباع أي سياسة من قبل الدولة يعتمد على توفير واقتناء مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجب الاعتماد عليها

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. فمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها:

1- الإعفاء الضريبي: يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد،

فالمقصود به هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية لهذا

فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في

القطاع الخاص، ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة<sup>1</sup>

2- التخفيضات الضريبية: تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء

الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة

لتجار الجملة على الرسم على النشاط المني نظير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم

إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

3- نظام الإهلاك: يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو

مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي ويعبر عنه القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك، وي طرح

هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع

للضريبة قبل الإهلاك، ويعتبر هذا الأخير مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر عن النتيجة من خلال

المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص في استخدام (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر

حجم هذه المخصصات والتسارع في بداية الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح

المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهلاك عنصراً أساسياً

من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

4- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق

خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

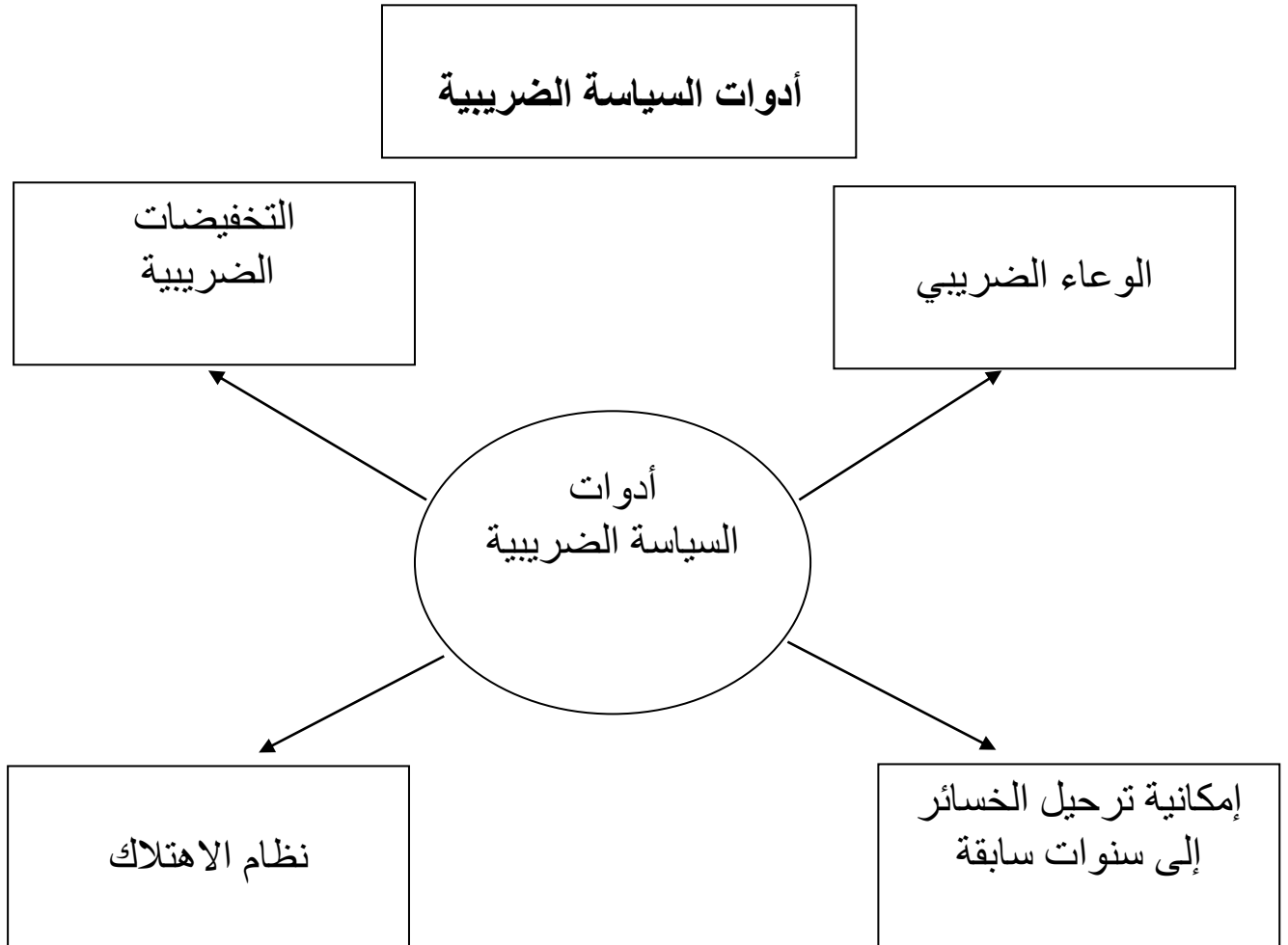
بحيث تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن

<sup>1</sup> الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي بسبب الإعفاء قائماً، ويتم منح هذا الإعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يكون في بداية النشاط.

استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف ألوانها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

يتوقف نجاح هذه الأدوات على عاملين هما:<sup>1</sup>

- اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم درجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال... إلخ.
- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ودرجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة. ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة المزايا وحوافز الاستثمار.



الشكل (2-3): أدوات السياسة الضريبية

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 174

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.

من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية وتأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض.

من هنا نستعرض في هذا المطلب لآثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الادخار، الإنتاج، التوزيع والأسعار.

1- أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع وخدمات.

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.<sup>1</sup>

2- أثر السياسة الضريبية على الادخار:

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري.

من هنا نجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف و نوع معيشة، و الحالة الاقتصادية عموما، و مدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.<sup>2</sup>

3- أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، وهذا من شأنه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.

1 – عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 225

2 – عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 225

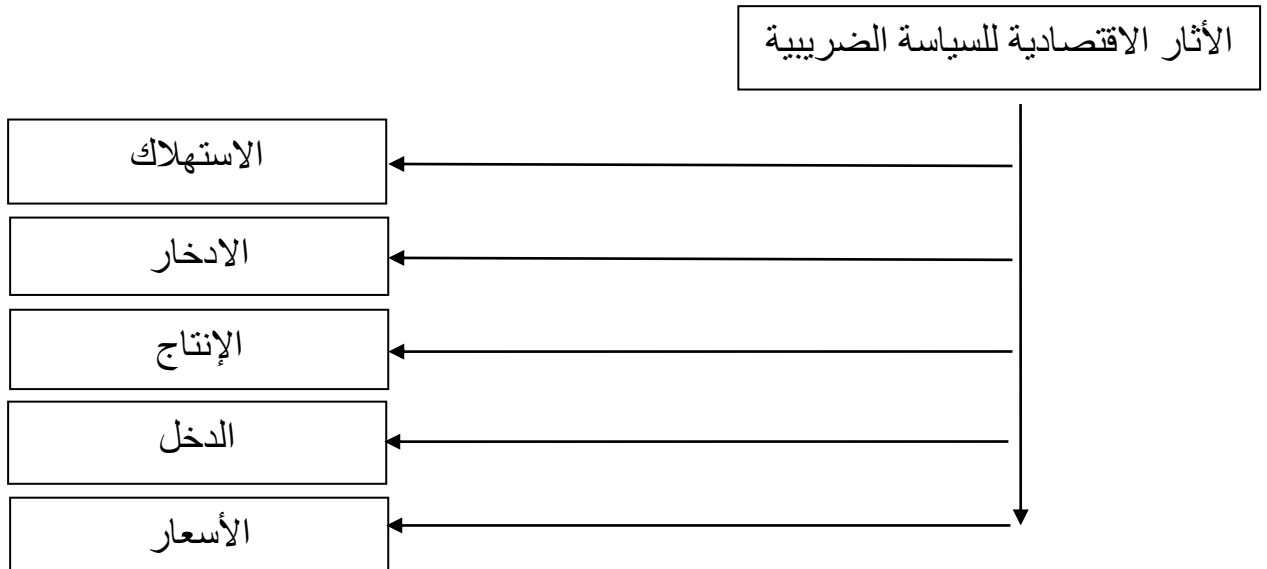
4- أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبثاً على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخل.<sup>1</sup>

5- أثر السياسة الضريبية على الأسعار:

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.



الشكل رقم (2-3): الأثار الاقتصادية للسياسة الضريبية

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المبحث الثاني: أسس وأساليب السياسة الضريبية

المطلب الأول: أسس السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية على أنها " مجموعة القرارات المأخوذة لإنشاء، تنظيم وتطبيق الاقتطاعات الجبائية الموافقة لأهداف السلطات العامة G. Tournié حيث ترمي السياسة الضريبية إلى تغيير الظرف الاقتصادي، توجيه تصرفات الأفراد، التأثير على توزيع المداخل... إلخ. وعليه فهي تساعد على التطور بطرق مختلفة ولا سيما ب: توفير الموارد المالية اللازمة، الحث على الاستعمال العقلاني للموارد، تشجيع العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

#### 1- الأسس الاقتصادية

يشترط مستوى تطور أي بلد ما مردودية و بنية نظامه الجبائي، يقاس المردود الجبائي لأي بلد عن طريق نسبة ما بين مبلغ الاقتطاعات الإجبارية و الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة التي تسمى بالمعامل الجبائي أو المعدل العام للاقتطاعات الإجبارية (TGPO) تسمح بتقدير مستوى الجباية في أي بلد<sup>2</sup>. تتضمن الاقتطاعات الإجبارية كل الدفعات التي لا تخضع للقرارات الاختيارية للمكلفين بالضريبة والتي تتم بدون مقابل فوري وتكون لصالح الإدارات العمومية والمؤسسات الجماعية.

إن التطور الاقتصادي هو الذي يؤثر على المردود الجبائي الذي نلاحظ اختلافه بين الدول المتقدمة والدول النامية. تتعلق القدرة على دفع الضرائب لدولة ما مباشرة بالإنتاجية الاقتصادية لهذه الدولة، فزيادة المداخل تزيد من عدد المكلفين بالضريبة ومن ثم زيادة الموارد التي تحصل عليها عن طريق الضرائب.

#### 2- الأسس السوسيوولوجية

من جهة يجب أن يكون هناك موافقة على الضريبة من طرف الهيكل الذي قام بإنشائها ومن جهة أخرى يجب أن تكون هذه الضريبة مقبولة من طرف الشخص الذي سوف يدفعها، فللموافقة على دفع الضريبة يجب أولاً فهمها، لذا ينبغي أن نوضح للمواطن المكلف بدفعها على أنها بعيدا أن تكون وسيلة للضغط أو الحرمان الضريبة ما هي إلا استخدام للموارد نقوم عن طريقها " بإعادة بناء شبكة للأمن و التضامن على صعيد الأمة F.Perroux، كما أنها من الوجهة

1- سمير محمد عبد العزيز، " الإدخار الشخصي والسياسة الضريبية"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 159  
2- غازي عناية، "النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي"، دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص - ص 69-70

السياسية تعتبر ثمن للحرية. فلا توجد دولة حرة بدون ضريبة لأن الضريبة تعتبر في الأخير الحفاظ على الملكية الخاصة" أي إمكانية الاختيار في نطاق واسع نشاطاتنا و استخدام مواردنا<sup>1</sup>. L.Mehl et P Beltrame .

### المطلب الثاني: أساليب السياسة الضريبية

غالبا ما يكون دور الضريبة وخاصة في البلدان النامية موجها ومحفزا على تكوين رؤوس الأموال وذلك بغية تمكين الخواص من القيام باستثمارات هامة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد إلى جانب الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

#### أ- الفعالية الاقتصادية

إن نجاح المشروعات عادة ما يقترن بارتفاع حجم التشغيل الذي يكون من شأنه إحداث أو إيجاد دخول جديدة و زيادة الدخول المنخفضة مما يزيد من حجم القوة الشرائية و هو ما يساعد على زيادة مردودية الضرائب غير المباشرة، كما أن ارتفاع نسبة التشغيل بالإضافة إلى آثارها على المستوى الاجتماعي تعمل على الرفع من نسبة حصيلة الضرائب على كسب العمل ( ضرائب مباشرة)<sup>2</sup>. إن مشكل الفعالية الاقتصادية يقودنا إلى التساؤل عن العلاقة التي تربط الضريبة بالعوامل الأساسية للنمو والمتمثلة في الشغل، الاستثمار والادخار.

#### 1- الشغل

يرتبط حجم العمالة الكلية بحجم الإنفاق الاستثماري وهو ما ينجر عنه أن أية ضريبة تعمل على التقليل من الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى خفض العمالة. وتعد مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من أهم المعضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصة البلدان النامية منه، ذلك أن البنيان الاقتصادي بشكل عام يكون مترابطا بشكل وثيق، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الاقتصادي ضخما فإن ذلك يولد لا محالة كما هائلا من مناصب الشغل.

يمكن القول بأن الضريبة تحفز على العمل في مستويات معينة و تجعل الخاضعين لها يضاعفون من جهودهم ويضحون بفراغهم في حين أنها عند مراحل معينة قد تعطي عكس هذه النتيجة و هو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد بشكل عام<sup>3</sup>.

حاليا يمكننا القول إن زيادة المصاريف المتعلقة بالأجور تؤدي في أغلب الحالات إلى إحلال رأس المال بالعمل، ينتج عن هذا انخفاض في الطلب على اليد العاملة وبالتالي ارتفاع في البطالة.

1- صالح بن نوار، "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية"، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006، ص 84

2- نجاه قريشي، "القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2006، ص 49

3- يحيى عبد الرحمن رضا، "الجوانب القانونية للشركات الغير وطنية"، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 18

## 2- الاستثمار

للضرائب دور كبير في الحصول على التراكمات المالية التي تحصل عليها الدولة والتي من المفروض أن يكون نصيب الاستثمارات منها جزءا هاما تتمثل في الإنفاقات الرأسمالية التي تقوم بها الدولة، كذلك فإن الضرائب بالإضافة إلى هذا الدور الهام والفاعل تتخذ أداة في يد الدولة لتوجيه الاستثمارات الخاصة فتقوم على سبيل المثال بتخفيض الضرائب على بعض النشاطات المعينة بغية تشجيع الاستثمار فيها.<sup>1</sup>

غالبا ما يكون الحث الاستثمار عن طريق تخفيض الضريبة على أرباح المؤسسات، فيما يخص الضريبة على النفقات فالرسم على القيمة المضافة يكون مخفض لمجموعه أثناء اقتناء الاستثمار. وقد تلجأ الحكومة إلى رفع مستويات الضريبة إلى ما يعرف بـ "المستوى الجحيمي للضريبة" بغية صرف أنظار المستثمرين عن الاستثمار في بعض النشاطات المعينة وهذه النشاطات غالبا ما تكون غير مرغوب فيها لعدم حاجة البلد إليها أو لآثارها السلبية على المجتمع كالنشاطات الملوثة للبيئة مثلا، وقد يكون ذلك أيضا بدافع تموقع الاستثمارات فتنخفض في المناطق التي تريد الحكومة إنعاشها لكي يتوجه إليها المستثمرون.

بالإضافة إلى أن هناك بعض المؤسسات التي تتمتع بالإعفاءات فيما يخص الضريبة على أرباح المؤسسات أو تخفيضات في الضريبة على النشاط المهني مما يخلق أقطاب جديدة للنمو. لكن من المفروض ألا تملئ الدولة على المؤسسات نوع الاستثمار الذي سوف تقوم به هذه الأخيرة وإنما على المؤسسات اختيار استثماراتهم على أساس المردودية الاقتصادية وليس بغرض الاستفادة من التخفيضات الضريبية، لأن المساعدات الجبائية من شأنها أن تؤدي في بعض الحالات إلى الإفراط في الاستثمار وفي حالات أخرى إلى مجرد التوقعات لبرامج استثمارية مما يكلف غالبا الخزينة العامة، كما من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري إذا كان الإنتاج غير كافي لمواجهة الطلب المتزايد على سلع التجهيز.

## 3- الادخار

يعتبر انخفاض تكوين معدل رأس المال في الدول النامية من أهم العقبات في طريق التنمية ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدل الادخار والاستثمار ويرتبط ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض المعدل الحدي للادخار، ومن هنا تأتي أهمية الضرائب كأداة للادخار حيث يمكنها أن تقوم بنفس دور الادخار في الحد من الإنفاق الاستهلاكي لتوفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم.

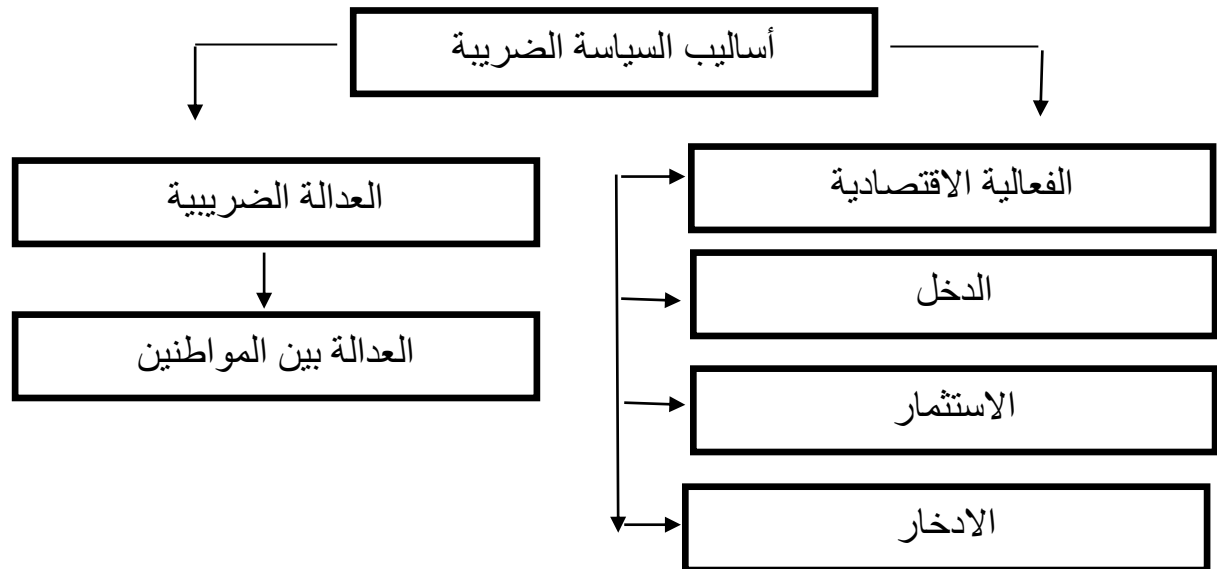
1- عادل العنزي، "دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع علوم إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006، ص - ص 12 - 13

يظهر أثر الضرائب على الادخار من خلال أثرها على دخول الأفراد وممتلكاتهم من جهة (ضرائب مباشرة) وأثرها على السلع والخدمات التي يشترونها (ضرائب غير مباشرة، وكقاعدة عامة فإن الضرائب المباشرة تؤدي إلى نقص الدخل النقدية بينما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتوجات. ولكي تهدف السياسة الضريبية إلى زيادة حجم الادخار يجب عليها أن تفرض ضريبة إلا على النفقات (ضريبة وحيدة ومتزايدة على النفقات)، أو التخفيض بشكل محسوس من الزيادة في الضريبة على الدخل. الادخار طويل المدى و المستقر من شأنه أن يغذي الاستثمار فهو أكثر ضرورة اقتصادية من الادخار السائل أو قصير المدى، و عليه نقول أن الجباية تشجع على تكوين الادخار طويل المدى.<sup>1</sup>

#### ب- العدالة الضريبية

تعتبر العدالة الضريبية كحالة مثالية، في الواقع تتمثل هذه العدالة خاصة في التوزيع العادل للضريبة بين المواطنين وهذا بمراعاة قدرتهم على الدفع. لذا من الضروري تشخيص الضريبة، أي من جهة الأخذ بعين الاعتبار من طرف مصلحة الضرائب الحالة العائلية للمكلف بالضريبة ومن جهة أخرى تعديل هذه الضريبة على حسب الوضعية المالية للشخص المكلف بها.

حتى تكون الضريبة عادلة يجب عليها أن تكون عامة و موحدة أي أن تفرض على جميع الأشخاص و الأموال في الدولة، فلا تفرض على أموال دون أخرى و لا يعفى دون ما مبرر بعض الأشخاص من دفعها، كما يجب أن يكون العبء الذي يقع على كل شخص بسبب هذه الضريبة واحد.<sup>2</sup>



الشكل رقم (4-2): أساليب السياسة الضريبية

1- بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 173

### المطلب الثالث: حدود السياسة الضريبية

إن قابلية نقل عبء الضريبة على وكلاء اقتصاديين غير معينين بها تثير مشكلة اقتصادية كبيرة ذات نتائج اقتصادية ثقيلة على سياسة إعادة التوزيع<sup>1</sup>، حيث تجعل الحكومات دوماً في مأزق كبير ناتج عن مفاضلتها بين نوعين من الضرائب (المباشرة و غير المباشرة). فقد لوحظ في السنوات الأخيرة وفي جميع أنحاء العالم تقريبا تدفق أموال كثيرة تغطي في الغالب أكثر من 60% من متحصلات الضرائب ناتجة عن الضرائب غير المباشرة، غير أنه وفي نفس الوقت لوحظ تدمير كبير من طرف المستهلكين والأشخاص العاديين الذين يحول المنتجون والمستوردون تكلفة هذه الضريبة عليهم مدمجة في أسعار السلع التي يقومون بشرائها.

#### 1- راجعية الضريبة

نعني بـ " العبء الضريبي " مدى ثقل الضرائب على الممولين أو على الاقتصاد القومي في مجموعه، بمعنى أننا نقصد به الآثار الاقتصادية التي تترتب على الضريبة أي على " إعلان الضرائب " وعلى " الاقتطاع الضريبي " و التي تعكس ردود فعل الممولين إزاء هذا الاقتطاع.

نعني بتحميل الضريبة أن المكلف بها يحول كل أو جزء من تكلفته الضريبية إلى شخص آخر، نقل الضريبة يكون عن طريق تحميل المكلف شرعا بالضريبة ضريبته على الشخص الذي يتبعه في الدورة الاقتصادية<sup>2</sup>. وعليه فالضريبة على النفقات هي في الأساس يحملها المنتج على المستهلك، لكن في بعض الأحيان الشخص الذي تنقل إليه الضريبة يقوم بدوره بتحميلها إلى شخص آخر وتكرار هذه العملية من شخص إلى آخر يؤدي بانتشار الضريبة في الاقتصاد وظهور ما يسمى بظاهرة الانتشار.

#### 2- الصمود أمام الضريبة

إن العبء الضريبي الذي يتحمله الأفراد في النهاية ذلك أن الأشخاص القانونية مثل الشركات يمتلكها الأفراد وبالتالي فهم يتأثرون بأي ضريبة فرضت عليها. نعني بالصمود كل أنواع المعارضة على الاقتطاعات الضريبية كالإضراب مثلا أو القيام بمظاهرات احتجاجية... إلخ. الغش الضريبي يمكن تعريفه كمخالفة للقانون لهدف التهرب من الضريبة أو التخفيض من مبلغها، وعليه فإن أي تصريح غير شرعي يقوم به المكلف عفوياً ولم يقصد الاستفادة منه يعتبر خطأ يمكن إصلاحه

1- منى أمين يعقوب، "الجباية والتنمية الاقتصادية"، مذكرة تخرج INF، القليعة، 1995، ص 16

2- قاسم نايف علوان، "ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2008، ص 77

وليس بغش. ومع ذلك فإن محاولة تخفيض مبلغ الضريبة باختيار الأساليب والإجراءات المسموح بها قانونياً لا يعتبر في حد ذاته غش ضريبي وإنما مهارة جبائية لا تستدعي بذلك تصحيح أو تعديل.

الفهرس:

العنوان

الاهداء

كلمة تشكر وتقدير

الصفحة

.....	الفهرس
.....	قائمة الأشكال و الجداول
1 .....	المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول :الاطار المفاهيمي حول للضريبة .</b>
4 .....	تمهيد الفصل الأول .....
4 .....	المبحث الأول : ماهية الضريبة وتنظيمها .....
4 .....	المطلب الأول: تعريف الضريبة .....
4 .....	1 _ الضريبة فريضة مالية .....
5 .....	2 _ الضريبة تدفع جبرا .....
5 .....	المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة .....
5 .....	1-وعاء الضريبة .....
8 .....	2- سعر الضريبة .....
10 .....	3- قواعد تحصيل الضريبة .....
13 .....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية .....
13 .....	1- تأثير التهرب على الإيرادات الجبائية .....
14 .....	2- أنواع التهرب الضريبي .....
14 .....	3- أسباب التهرب الضريبي .....
17 .....	المبحث الثاني: النظام الضريبي .....
17 .....	المطلب الأول: التفرقة العادية التقليدية والاقتصادية للضرائب .....
17 .....	1 _ التصنيف العادي للضرائب .....
21 .....	2 _ التفرقة الاقتصادية للضرائب- .....
25 .....	3 _ الضرائب على النفقات- .....
26 .....	المطلب الثاني: الإعانات الضريبية .....
27 .....	ب _ تمويل الخدمات العامة .....
29 .....	الفصل الثاني: السياسة الضريبية .....
29 .....	المبحث الأول: السياسة الضريبية وأثارها .....
29 .....	المطلب الاول: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافه .....
30 .....	اهداف السياسة الضريبة .....

30.....	1_ الهدف المالي
30.....	2_ الهدف الاقتصادي
32.....	3_ الهدف الاجتماعي
34.....	المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية
34.....	1_ الإعفاء الضريبي
34.....	2_ التخفيضات الضريبية
34.....	3_ نظام الإهلاك
34.....	4_ إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة
36.....	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية
36.....	1_ أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك
36.....	2_ أثر السياسة الضريبية على الادخار
36.....	3_ أثر السياسة الضريبية على الإنتاج
37.....	4_ أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل
37.....	5_ أثر السياسة الضريبية على الأسعار
38.....	المبحث الثاني: أسس وأساليب السياسة الضريبية
38.....	المطلب الأول: أسس السياسة الضريبية
38.....	1_ الأسس الاقتصادية
38.....	2_ الأسس السوسولوجية
39.....	المطلب الثاني: أساليب السياسة الضريبية
39.....	أ_ الفعالية الاقتصادية
41.....	ب- العدالة الضريبية
42.....	المطلب الثالث: حدود السياسة الضريبية
42.....	1_ راجعية الضريبة
42.....	2_ الصمود أمام الضريبة
43.....	الخاتمة
44.....	الفصل الثالث: دراسة حالة قباضة الضرائب عين النويصي
44.....	المبحث الأول: نبذة تاريخية تأسيسية للضرائب
44.....	المطلب الأول: تعريف القباضة
45.....	المطلب الثاني: أقسام القباضة و مهامها
45.....	1_ القابض
45.....	2_ الصندوق

3_ مكتب الاستقبال والإعلام .....	46
4_ مصلحة المحاسبة .....	47
5_ مصلحة المتابعة .....	47
6_ مصلحة الغرامات - .....	48
المبحث الثاني: آلية تحصيل الضريبة .....	48
المطلب الأول: تكوين الملف .....	48
1_ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين .....	48
2_ بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات) .....	48
المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين .....	49
1_ النشاط التجاري .....	49
2_ النشاط الصناعي .....	49
المطلب الثالث: تحضير الإشعار بالدفع و تحصيل الضرائب .....	51
الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي .....	51
الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات .....	51
خلاصة الفصل الثالث .....	55
الخاتمة العامة .....	56
المراجع .....	58
قائمة المحتويات	
الملخص .	

## المقدمة:

تعتبر عملية فرض الضرائب في النظم الاقتصادية الحديثة ضرورية لتمويل النفقات العامة التي تهدف الى تلبية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، يتم فرض الضرائب لغرض تمويل الية تأمين المواد والخدمات العامة المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، ومن احدى التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة في هذا الجانب هو نظام ضريبي بسيط وعادل وكفاء يتماشى وأهداف النمو الاقتصادي.

من الأمور الجوهرية التي تقف أمام أولئك الذين يعملون على تقرير السياسة الضريبية لأية حكومة هي معالجة مسائل البساطة والكفاءة والعدالة عند قيامهم بتطوير تلك السياسة، فقانون الضريبة المعتمد جدا والذي لا يمكن استيعابه من قبل دافع الضريبة او موظف الضرائب، سيفشل حتما في تحقيق الارادات التي وضع أساسا من اجل الحصول عليها، فلا بد اذن من وضع نظام ضريبي بالشكل الذي يسمح للمكلف الالتزام به دون عناء، كما أن كلفة الالتزام هي الأخرى تشكل عبئا اضافيا يستوجب ابقاءه خفيفا بصورة معقولة، العدالة في النظام الضريبي تعني ان ذوي الاوضاع المتشابهة (أصحاب الدخل المتساوي) يدفعون نفس المقدار من الضرائب (العدالة الافقية) و أولئك الذين لديهم مصادر دخل عالية يجب ان يدفعوا النسبة الأكبر من الضريبة (العدالة العمودية).

كذلك أن من متطلبات السياسة الضريبية الجديدة هي أن تكون صياغة القانون الضريبي بالشكل الذي يؤمن الانسجام بحيث تكون هذه التعاريف والمصطلحات والتعايير الموحدة في قانون الضريبة وتظهر في أبسط صورة ممكنة ولا بد أن يؤخذ في الحسبان أن ما يجري تطويره حاليا هو قانون للضريبة قابل للتطبيق على نطاق واسع من النشاط الاقتصادي.

تبعاً للعرض السابق تتبين لنا ملامح اشكالية هذا البحث ويمكن بلورتها في الشكل التالي:

### ما مدى تأثير السياسة الضريبية على النظام الضريبي؟

#### (1) – الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالضريبة؟

- ماهي أدوات السياسة الضريبية؟

- ماهي الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية؟

## (2) - فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الرئيسية اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

\_ الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة.

\_ تعتمد الدولة على مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق أهداف السياسة.

\_ السياسة الضريبية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الادخار، الانتاج، التوزيع، الأسعار.

## (3) - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة التي قمنا بها فيما يلي:

\_ أهمية الضريبة وقواعد تحصيل الضريبة.

\_ التعرف على النظام الضريبي.

\_ اتباع الدولة للسياسة الضريبية لتغطية النفقة العامة.

\_ الضرائب أهم الموارد الخاصة بالدولة.

## (4) - الدراسات السابقة:

تشير الى انه في حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير وأطروحة دكتوراه وكتب) وعلى مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع السياسة الضريبية لكن هذا لم يمنع وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسة الباحثين ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

\_ دراسة ديوان رويح يعقوب، مذكرة مقدمة من متطلبات شهادة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مباح، ورقلة , 2012-2013.

\_ دراسة ديوان عاشور ثاني يامنة، مذكرة مقدمة من متطلبان نيل شهادة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان, 2001-2002

## (5) \_ حدود الدراسة:

تمت الدراسة على مستوى قباضة عين النويصي مستغانم وتم حصد الدراسة لسياسة الضريبية.

## (6) \_ منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا في هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي واطرافه لأسلوب دراسة الحالة الجانب الوصفي يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (كتب، رسائل)، أما الجانب التحليلي فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات الحالة في الجانب التطبيقي الكان على مستوى قباضة عين النويصي.

## (7) \_ تقسيمان البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث ومعالجة الاشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث الى فصلين وفصل ثالث تطبيقي، تسبقهما مقدمة وتعقيهم خاتمة تضمن تلخيص عام وعرض النتائج التي توصلنا اليها

## \_ الفصل الأول الإطار المفاهيمي للضريبة:

قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول يتضمن ماهية الضريبة وتنظيمها والمبحث الثاني النظام الضريبي

## \_ الفصل الثاني السياسة الضريبية:

قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول مفهوم السياسة الضريبية والمبحث الثاني أسس وأساليب السياسة الضريبية

## \_ الفصل الثالث دراسة تطبيقية لقباضة عين النويصي:

قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول تعريف القباضة والمبحث الثاني الية تحصيل الضريبة وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتواصل اليها.

## الملخص:

تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في اقتصاديات الدول، فقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة التي تقوم بها هذا السياسة الضريبية في دعم الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأساليب والطرق الفعالة لدعم هذه السياسة وتنميتها، وتعتبر السياسة الضريبية اليوم كوسيلة فعالة تهدف أساس إلى مساعدة الإدارة الضريبية والمتفشيات ومصالح الضرائب في إثبات ذاتها لتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية التي يحتاج لها، ونحن من خلال بحثنا هذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التي مفادها: " ما مدى تأثير السياسة الضريبية على النظام الضريبي؟ وخلصنا إلى مجموعة من النتائج من بينها أن السياسة الضريبية مصدر مهم للتحصيل الضريبي، زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، وتعمل السياسة الضريبية على اكتشاف القدرات الإحصائية المنتهجة، كما تساهم السياسة الضريبية بعد الإصلاحات في مساهمة ومساندة المتفشيات الضريبية، وتوفير المناخ والإمكانيات اللازمة لدعم هذه المشروعات.

## الكلمات المفتاحية:

السياسة الضريبية، الضريبية، قباضة الضرائب بعين النويصي.

## Résumé :

La politique fiscale joue un rôle primordial dans les systèmes économiques, comme le démontrent les études et les recherches actuelles sur la manière de développer l'économie nationale.

De nos jours, la politique fiscale joue a pour objectif de soutenir les inspections, les imports et les administrations afin que les moyens financiers et administratifs puissent être, et aussi de fournir les ressources financières, techniques et administratives qui les a besoin

La présente recherche a pour objectif de répondre à la problématique qui suit < Quel impact peut avoir la politique fiscale sur le système fiscal ?

Et en ressort que la dite politique est une ressource importante pour les imports, un apport financier supplémentaire tout comme elle constitue une aide pour l'inspection des imports.

Enfin, c'est un apport pour leurs projets

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
06	التصاعد بالطبقات	(1-1)
06	التصاعد بالشرائح	(2-1)

الفهرس:

العنوان

الاهداء

كلمة تشكرو تقدير

الصفحة

1 ..... الفهرس

..... قائمة الأشكال و الجداول

أ ..... المقدمة العامة

الفصل الأول :الاطار المفاهيمي حول للضريبة .

2 ..... تمهيد الفصل الأول

..... المبحث الأول : ماهية الضريبة وتنظيمها

..... المطلب الأول: تعريف الضريبة

..... 1 \_ الضريبة فريضة مالية

..... 2 \_ الضريبة تدفع جبرا

..... المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة



أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة .....

ثانياً: طرق تحصيل الضريبة .....

1 \_ التوريد المباشر .....

2 \_ الأقساط المقدمة .....

3 \_ الورود .....

4 \_ الحجز من المنبع .....

5 \_ التحصيل عن طريق القوة .....

ثالثاً : ضمانات تحصيل الضريبة .....

أسلوب التصاعد بالشرائح .....

الفرع الثالث: قواعد تحصيل الضريبة .....

أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة .....

ثانياً: طرق تحصيل الضريبة .....

التوريد المباشر .....

الأقساط المقدمة .....

1 \_ الورود .....

2 \_ الحجز من المنبع .....

3 \_ التحصيل عن طريق القوة .....

: ثالثاً : ضمانات تحصيل الضريبة .....

:المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية .....

:الفرع الأول: تأثير التهرب على الإيرادات الجبائية .....

1 \_ تعريف التهرب الضريبي .....

أ \_ التجنب الضريبي .....

ب \_ الغش الضريبي .....

ثانيا: أنواع التهرب الضريبي .....

أ. التهرب حسب معيار الشرعية .....

أ \_ التهرب الضريبي المشروع .....

ب \_ التهرب الضريبي الغير مشروع .....

ج \_ التهرب حسب معيار النطاق .....

الأول: يكون محلي .....

الثاني: التهرب الضريبي الدولي .....

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي .....

رابعاً: أساليب التهرب الضريبي .....

1 \_ الغش بالزيادة في الأعباء - .....

2 \_ الغش عن طريق تخفيض النواتج أو الأرباح .....

3 \_ الإخفاء القانوني .....

خامساً: أساليب محاربة التهرب الضريبي .....

المبحث الثاني: النظام الضريبي .....

المطلب الأول: التفرقة العادية التقليدية والاقتصادية للضرائب .....

1 \_ التصنيف العادي للضرائب .....

أ- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .....

ب-الضرائب العينية والضرائب الشخصية .....

ج-ضرائب نسبية وضرائب تصاعديّة .....

د- الضرائب النوعية والضرائب القيمة .....

هـ- ضرائب تحليلية وضرائب تركيبية .....

و- ضرائب توزيعية وضرائب قياسية .....

ي- ضرائب خاصة وضرائب عامة .....

2 \_ التفرقة الاقتصادية للضرائب- .....

-تصنيفات على أساس الموارد الاقتصادية الخاضعة للضريبة .....

1 \_ الضرائب على الدخل .....

أ\_ الضريبة على الدخل الخاصة والضريبة على الدخل العام .....

ب\_ الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية و الضريبة على أرباح المؤسسات .....

:الازدواج الضريبي .....

2 \_ الضرائب على رأس المال- .....

أ \_ الضريبة على الثروة .....

ب \_ الضريبة على زيادة القيمة .....

3 \_ الضرائب على النفقات- .....

أ \_ الضريبة على المبيعات .....

ب \_ الضريبة على القيمة المضافة .....

المطلب الثاني: الإعانات الضريبية .....

أ\_ زيادة النفقات العامة .....

ب \_ تمويل الخدمات العامة .....

الخاتمة .....

..... الفصل الثاني: السياسة الضريبية

..... تمهيد

..... المبحث الأول: السياسة الضريبية وأثارها

..... المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافه

..... اهداف السياسة الضريبة

..... 1\_ الهدف المالي

..... 2\_ الهدف الاقتصادي

..... أ\_ توجيه الاستهلاك

..... ب\_ توجيه قرارات أرباب العمل

..... ج\_ زيادة تنافسية المؤسسات

..... د\_ السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي

..... هـ\_ إعادة توزيع الدخل

..... و\_ تصحيح إخفاقات السوق

..... 3\_ الهدف الاجتماعي

..... المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية

..... 1\_ الإعفاء الضريبي

..... 2\_ التخفيضات الضريبية

..... 3\_ نظام الإهلاك

..... 4\_ إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية .....

1\_ أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك .....

2\_ أثر السياسة الضريبية على الادخار .....

3\_ أثر السياسة الضريبية على الإنتاج .....

4\_ أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل .....

5\_ أثر السياسة الضريبية على الأسعار .....

المبحث الثاني: أسس وأساليب السياسة الضريبية .....

المطلب الأول: أسس السياسة الضريبية .....

1\_ الأسس الاقتصادية .....

2\_ الأسس السوسولوجية .....

المطلب الثاني: أساليب السياسة الضريبية .....

أ\_ الفعالية الاقتصادية .....

1\_ الشغل .....

2\_ الاستثمار .....

3\_ الادخار .....

ب- العدالة الضريبية .....

المطلب الثالث: حدود السياسة الضريبية .....

1\_ راجعية الضريبة .....

2\_ الصمود أمام الضريبة .....

.....الخاتمة

..... الفصل الثالث: دراسة حالة قباضة الضرائب عين النويصي

.....المبحث الأول: نبذة تاريخية تأسيسية للضرائب

.....المطلب الأول: تعريف القباضة

.....المطلب الثاني: أقسام القباضة و مهامها

.....1\_ القابض

.....2\_ الصندوق

.....3\_ مكتب الاستقبال و الإعلام

.....4\_ مصلحة المحاسبة

.....5\_ مصلحة المتابعة

.....أ- الإشعار بالدفع-

.....ب- آخر إشعار بالدفع-

.....6\_ مصلحة الغرامات -

.....المبحث الثاني: آلية تحصيل الضريبة

.....المطلب الأول: تكوين الملف

.....1\_ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

.....2\_ بالنسبة للأشخاص المعنويين ( المؤسسات

.....المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

.....1\_ النشاط التجاري

..... 2\_النشاط الصناعي

..... النظام الحقيقي

..... النظام الجزافي

.....المطلب الثالث: تحضير الإشعار بالدفع و تحصيل الضرائب

.....الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي

.....الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات

.....الدفع نقد

.....الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي

.....التنبيه

.....الإندار

.....الإشعار بالحجز

.....خلاصة الفصل الثالث

.....الخاتمة العامة

.....المراجع

.....قائمة المحتويات

.....الملخص .

## الفصل الثالث: دراسة حالة قباضة الضرائب عين النويصي

## تمهيد

بعد دراسة الجانب النظري للفصول السابقة والعرض المختصر للسياسة الضريبية حيث تمثل هذه الأخيرة أدوات ووسيلة لدعم الدولة والنفقات العامة، وبما أن الدراسة النظرية لا تحقق الهدف المرجو منها ما لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقية مأخوذة من الواقع، لذا خصصنا الدراسة التطبيقية في إحدى قباضات الولاية وبالضبط قباضة عين النويصي. المبحث الأول: نبذة تاريخية تأسيسية للضرائب.

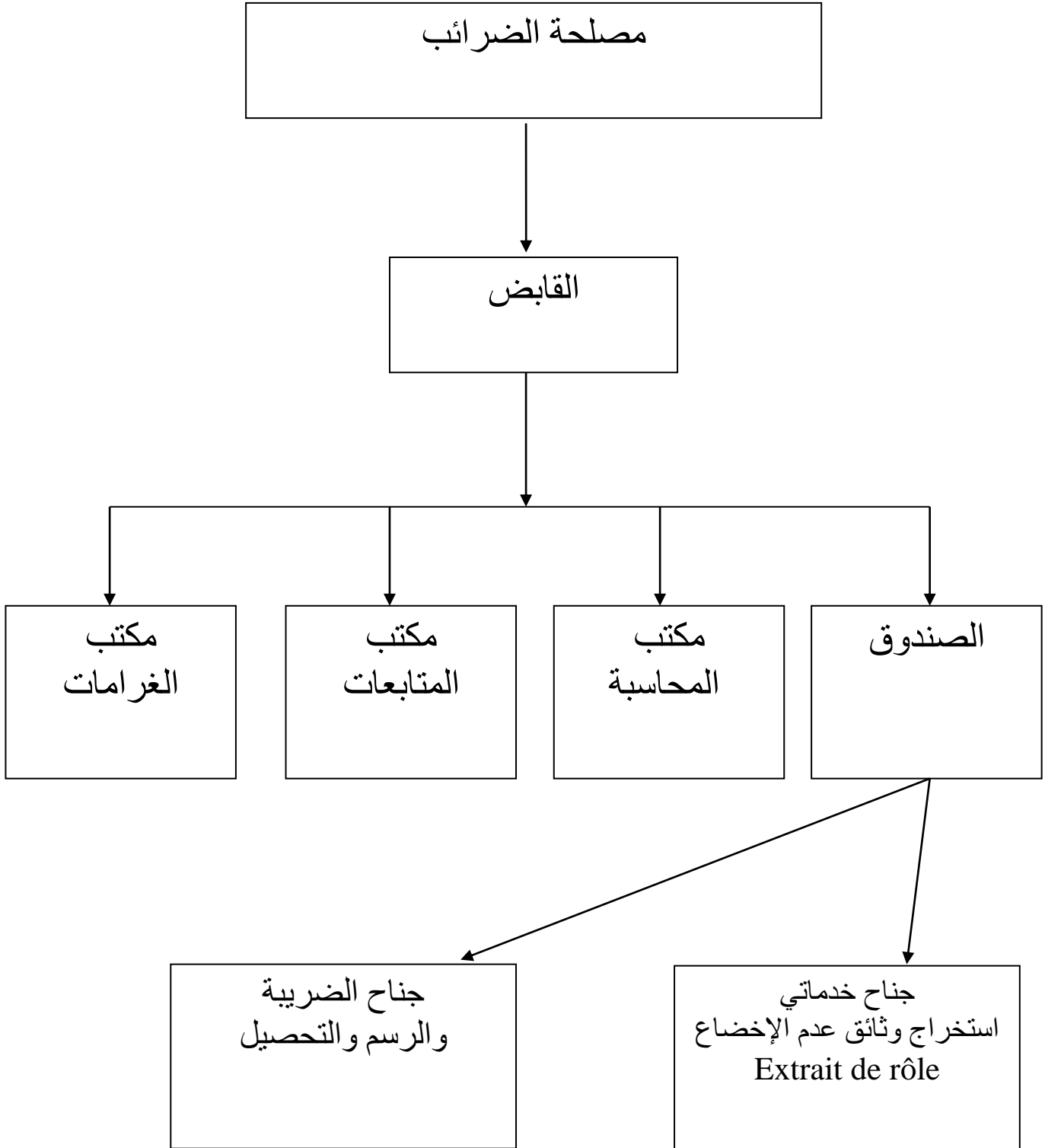
قباضة الضرائب بعين النويصي هي مؤسسة حديثة النشأة تأسست سنة 2000، هي إدارة جبائية تقوم بتحصيل الضرائب على مستوى البلديات عين النويصي، فرناكة والحسيان تتوسط بعض المؤسسات العمومية مما يجعلها تحتل موقعا هاما.

## المطلب الأول: تعريف القباضة

هي إدارة جبائية ذات طابع مالي وخدمي، تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم وفق قواعد قانونية تدعى وتدفع إلى ذوي الحقوق في حدود اقتصادها القانوني ولها علاقة مع مختلف الإدارات " القانون الجبائي " الأخرى مثل العدالة، البنك، البريد ... فتتكفل بتحصيل مبالغ الغرامات التي تفرضها العدالة على مرتكبي الجنح بشيكات بنكية وصكوك بريدية، ونشير إلى ملاحظة، وتحصيل مبالغ المساهمين الذين يدفعون مستحقاتهم هناك قباضتين، قباضة الضرائب وقباضة البلدية وتختص هذه الأخيرة في تحصيل ضريبي خاص ببعض الخدمات التي تقدمها مصالح البلدية من تطهير وعمليات النظافة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

الهيكل التنظيمي الخاص بقباضة الضرائب عين النويصي



المصدر: وثائق داخلية قباضة عين نويصي

المطلب الثاني: أقسام القباضة ومهامها.

### 1- القابض

يعتبر القابض المسؤول الأول على تسيير نشاطات القباضة، وبدونه لا تتم هذه العمليات فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من القباضة، فمن مهامه الحرص على السير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقباضة<sup>1</sup>.

### 2- الصندوق

بما أن جميع العمليات التحصيلية للضرائب تتم عن طريق الشباك، أين يتم استقبال التجار وغير التجار من أجل تقديمهم الخدمات اللازمة.

يتلقى أمين الصندوق مهام التسليم والاستلام وتقديم بعض الخدمات الخاصة بنشاط القباضة من طوابع أثناء هذه العمليات يستعين أمين الصندوق بـ "دفتر الصندوق" الذي يسجل فيه كافة العمليات التي تتم يوميا مع مراعاة نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص وتسليم قسيمة إثبات تسديد الدين أي الوصل ولا تقل هذه المصلحة أهمية لأنها تمثل نقطة لقاء بين المساهمين والقباضة.

وفي نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق بغلق الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي لمداخيل اليوم وكذا المصاريف. وتسمى هذه العملية بغلق دفتر مداخيل الصندوق وهذا لإجراء العمليات الحسابية لإظهار المجموع الكلي، وثم تأتي بعدها مسودة الصندوق التي لها ارتباط وثيق بدفتر مداخيل الصندوق وهذا لكون هذه الأخيرة تحتوي على مجمل المبالغ المالية الموجودة في الخزنة المالية، لهذا لا يمكننا على الإطلاق الاستغناء عنها (مسودة الصندوق) لأنها تضبط كافة المحاسبة اليومية.

وقد سبق أن ذكرنا أن القباضة تقوم بتسديد بعض المصاريف إلى ذوي الحقوق نذكر منها:

- دفع مصاريف بعض معطوبي الحرب من القباضة و ذلك بالتنسيق بين الهيئة المختصة بشؤون معطوبي الحرب و الخزينة العمومية مروراً بقباضة الضرائب المتواجدين بها هؤلاء الأفراد.

- دفع أجور العمال و هذا في ظل التنسيق الدائم بين هاتين الإدارتين نظراً لتواجدهما و نفس الإقليم الجغرافي.

- تعويض التجار بأحكام الثبوت، كخطأ في تصدير ديونه بالزيادة

آخر ما يقوم به أمين الصندوق هي جرد المبالغ المالية التي دخلت الخزينة المالية في دفتر خاص يسمى سجل

المبالغ المالية.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

## 3- مكتب الاستقبال والإعلام:

يعتبر همزة وصل بين المساهمين ككل وقباضة الضرائب، التي لا بد عليها أن تحاول سعياً في إرسال حوار مباشر بين الهيئة والمساهمين بتقديم شروحات تخص آليات التحصيل، فمن المهام التي يتولاها هذا المكتب هو توجيه المساهم إلى أحسن الطرق القانونية لتسوية حالته الضريبية، وتزداد أهميته خاصة كون أغلب المساهمين يجهلون القواعد العامة كي لا نقول القانون الجبائي.

ويظهر أيضاً دور هذا المكتب من خلال توجيهاته وإفادة التجار والمواطنين بالقوانين والتغيرات والتسهيلات التي قد ترد من حين لآخر، والمستفيد الوحيد هو المساهم، لأنه يكون على علم بالعلاقة التي بينه وبين الجباية وكل ما يقوم به هذا المكتب، هو دور إعلامي توجيهي وهنا يكمن الدور التوجيهي لهذا المكتب.

## 4- مصلحة المحاسبة:

يعتبر دور المحاسبة المصفاة لأن هذه العملية يتم الإعداد ويختص الأعمال التي تمت في الشباك وتصحح مجمل الأخطاء التي يقع فيها أمين الصندوق أثناء أداء مهامه وعملية الجرد اليومي، لم تقتض على التصحيح فقط بل في أي شهر تقوم هذه المصلحة تمهد الطريق إلى عملية أخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر، إذن تقوم بتصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات الحسابية، وكل ذلك من أجل حصر قيمة المداخل الإجمالية والتي بطبيعتها توزع حسب ترتيب موجه من طرف الدولة حسب المناطق.

## 5- مصلحة المتابعة:

لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية، لذا وضع مكتب خاص يترأسه رئيس المتابعة ويمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي من طرف التجار، ومن جملة الصلاحيات التي خولها لهم القانون

## 5-أ- الإشعار بالدفع:

على العون المكلف بالمتابعة بإشعار التاجر بالدفع بشهر إلى شهرين قبل المتابعة الميدانية والإشعار هو وثيقة رسمية تتضمن جملة من المعلومات الخاصة أولاً بالتاجر ونوع مهنته والمبلغ المراد دفعه، كما تتضمن القوانين الردعية المتخذة في حق التاجر الذي يلجأ إلى الحيل أو التلاعب لتفادي الالتزام بدفع الضريبة.

## 5-ب- آخر إشعار بالدفع:

بعد انتهاء المهلة المحددة قانوناً في الإشعار الأول الممتد من شهر إلى شهرين من تاريخ إرساله إلى المعني بالأمر، يتخذ في حق التاجر الذي لم يتمثل لمصالح الضرائب طريقة قانونية أخرى تتجلى في إعلامه بأن هناك آخر إشعار بالدفع قبل المتابعة القضائية ومدته لا تتعدى 08 أيام من تاريخ استلام الإشعار.

## 6- مصلحة الغرامات:

تقوم هذه المصلحة على تطبيق الأحكام القضائية الصادرة ضد أفراد ارتكبوا مخالفات وما يلزمها من دفع غرامات مالية مفروضة عليهم من طرف القاضي. ومن خلال دراستنا لمختلف المصالح ومهام كل مصلحة يتجلى لنا أكثر دور القباضة الذي يتسم بصفتين، صفة إدارية وأخرى مالية<sup>1</sup>.

الجانب المالي يقوم باستقبال المساهمين واستلام الأموال بمختلف الطرق التي يستطيع المكلف التسديد بها، منها:

\*التسديد النقدي.

\*التسديد بواسطة شيك بنكي.

\*التسديد بواسطة صك بريدي.

\*التسديد بواسطة صك الخزينة العمومية.

أما الجانب الإداري فيتمثل في تقديم خدمات إدارية للمساهمين وغير المساهمين وتمثل هذه الخدمات في وثائق رسمية تستخرج لدى مصالح الضرائب وهي كالتالي:

شهادة عدم الخضوع للضريبة:

هي وثيقة يطلنها المواطن من مصلحة الضرائب تدل على براءة المواطن من الجباية أو الغرامة المفروضة عليه، ولهذه

الوثيقة نوعان، فالتجار تقدم لهم شهادة إثبات الخضوع أما غير التجار فتقدم لهم شهادة عدم الإخضاع.

\*شهادة إثبات الدين:

وهي وثيقة عكس شهادة الخضوع، وهي اثبات قيمة الدين التابع للمدين

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

المبحث الثاني: آلية تحصيل الضريبة.

قبل التحدث عن سير آليات التحصيل الضريبي لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع كي يكون كذلك لابد أن يصرح بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة وذلك بامتثاله للقواعد والقوانين التي تسير مجالات الضريبة وتتولى هذه المهام مفتشية الضرائب.

**المطلب الأول: تكوين الملف.**

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي:

**\*بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:**

-شهادة الميلاد الأصلية.

-شهادة الإقامة.

-نسخة من عقد الكراء أو الملكية.

-طلب خطي للوضعية الجبائية.

-تقرير المحضر القضائي.

**\*بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):**

-شهادة الميلاد الأصلية للمسير و شركاؤه.

-هيكل المؤسسة.

-عقد الكراء أو الملكية.

-شهادة الإقامة للمسير و شركاؤه.

-طلب خطي للوضعية الجبائية.

-تقرير المحضر القضائي<sup>1</sup>.

**ملاحظة:** إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتمتلك مصالح مفتشيات الضرائب الحرة المطلقة في تحديد مبلغ الغرامة المالية حتى تحديد سنوات النشاط.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين.

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

#### 1- النشاط التجاري:

إذا تعدى رقم الأعمال المحقق فإن المكلف سوف يخضع للنظام الحقيقي وفي حالة عدم تحقيق ذلك الرقم سوف يخضع للنظام الجبائي.

#### 2- النشاط الصناعي:

إذا تعدى رقم الأعمال المحقق:

سوف يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجغرافي. ولكل نظام خصائصه التي تختلف عن الآخر، وكي يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي تقوم مفتشية الضرائب ببعض الخطوات وتكون على النحو التالي:<sup>1</sup>

تقوم المفتشية بإرسال وثيقة سنوية للمكلف تسمى G 12 حيث يقوم المكلف بملئها وإعادتها قبل 02/01 من السنة التي تلي تحقيق رقم الأعمال، بعدها تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تسمى G08 أين تقوم باقتراح رقم الأعمال له بمراعاة طبيعة النشاط الممارس، الموقع...إلخ.

وفي حالة رفض المكلف لرقم العمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة وبها يمكن للمفتشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة جبائية أخرى تسمى G 09 نهائية تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ.

-النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف.

-النسخة الثانية إلى قباضة الضرائب.

-النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف.

-النسخة الرابعة ترسل إلى المديرية العامة للضرائب.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

ويبقى المكلف تحت هذا النظام مدة سنتين قابل للتجديد إما بنسبة مرتفعة أو منخفضة.

أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزائي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي، كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم الأعمال مرتفع ومتغير ولكل من النظامين مزايا وعيوب منها:

#### \*النظام الحقيقي:

تتميز مزايا هذا النظام في:

-ريح الزبائن.

-استرجاع مجموع الرسم على القيمة المضافة TVA.

-إمكانية التعامل مع المؤسسات الكبيرة.

أما عيوبه فهي:

-يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة.

-الدفع يكون شهريا.

-صعوبة تحديد رقم الأعمال الحقيقي.

#### \*النظام الجزائي:

لهذا النظام مزايا يمكن تحديدها في العبارة التالية:

-لا يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة و الدفع يكون فصليا.

أما بالنسبة لعيوبه فهي كالتالي:

-رقم الأعمال مفتوح إداريا بالتنسيق مع المكلف.

-في مجمل الأحيان لا يطابق رقم الأعمال المحقق

-ريح الزبائن.

-مجموع الرسم على القيمة المضافة غير مسترجع.

المطلب الثالث: تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب.

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع للمكلف ثم يقوم بالتوجه إلى القباضة، بعد حصوله على هذا الإشعار .

IBS والضريبة على أرباح الشركات IRG و يكون سنويا و يخص الضريبة على الدخل الإجمالي

1- الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

2- الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات.

الدفع نقدا:

مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى وصل الاستلام وتكون مختومة بطابع

القباضة والتي تثبت الدفع للمادي للمكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية<sup>1</sup>:

-الرقم الجبائي.

-مبلغ غرامة التأخر.

-نوع الضريبة المدفوعة.

مصدر هذا الوصل هو كتاب يتعامل به أمين الصندوق يسمى (H1).

الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي:

عندما تكون طريقة الدفع بشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل الاستلام، يثبت استلام أمين

الصندوق لشيك بمبلغ الضريبة. هذا الوصل يكون مختوم بطابع القباضة، ويأخذ الوصل من كتاب يتعامل به أمين

الصندوق مع المكلفين في حالة تسديدهم عن طريق شيك أو وصل بريدي يسمى (H2) ثم يقوم بإرسال الشيكات التي

تقوم بتحويلها إلى البنك المركزي إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمى (H10) .

ملاحظة:

في حالة دفع المكلف زيادة في الصندوق، فيدخل القابض ويقوم بإرجاع قيمة الزيادة إلى المكلف وهذا باستعمال

وثيقة تسمى وصل التعويض، هذا إذا كانت القيمة أقل من 10000 وإذا كانت أكثر ترجع بصك بريدي. هذا كل ما يخص

سريان آليات تحصيل الضرائب لكن للمكلف واجبات ضريبية يقدمها لمصلحة أخرى ليست بقباضة الضرائب، والملاحظ

أن عموم الأفراد يجهلون ما هي صفة الضرائب التي يقدمونها، وجدنا من الضروري الإشارة إلى أهم الضرائب المكلف بها

الفرد مهما كانت صفته ووظيفته الاجتماعية.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

بعدما تعرفنا على أهم الضرائب التي يجد فيها الفرد ملزم بأدائها وخاصة بالأعمال التجارية، الخدماتية وكيفية تحصيلها. يكون المكلف قد أدى ما عليه بالنسبة لقباضة الضرائب المتواجدة بإقليمه لكن هناك ضرائب للفرد أدائها وهي لفائدة وهي في مجملها رسوم تقدم أخرى لا بد قباضة البلدية الكائن مقابل تقديم خدمة من طرف مصلحة البلدية، من أهم هذه الرسوم وآليات تحصيلها:

-الرسم العقاري.

-رسم التطهير.

بعد تصريح الأشخاص بممتلكاتهم لدى مفتشية الضرائب التابعة لمكان إقامتهم يصبح هؤلاء مجبرون على دفع الرسم والرسم العقاري الخاصة بالمساكن والبنائيات، الأشخاص الذين يقيمون بمساكن تم كرائها من الدولة تقوم المفتشية بإرسال هذين الرسمين إلى قباضة البلدية وهي عبارة عن كتاب يحتوي على معلومات تخص كل مالك يقدم بالبلدية وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

-اسم و لقب المالك : .....

-عنوان المالك: .....

-الرقم التسلسلي.....

-مبلغ رسم التطهير و الرسم العقاري:.....

بالإضافة إلى هذه الوثيقة تقوم بإرسال إشعار بالدفع حيث تقوم قباضة البلدية بدورها إرساله إلى المكلف وهذا

العمل يكون على مستوى المفتشية.

تقدم قباضة البلدية للمكلف فترة زمنية تقدر ب 03 أشهر من تاريخ إرسال الإشعار بالدفع لتسديد مستحقاته وفي

حالة تجاوز هذه المدة تفرض عليه غرامة يصل حدها الأقصى إلى % 25 من قيمة المستحقات.

عند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة البلدية لتسديد ما عليه من مستحقات، يقدم المكلف إلى أمين

الصندوق الإشعار مع مبلغ الدفع، في مقابل يقوم أمين الصندوق بتحرير وصلين من دفتر يسمى (دفتر مداخيل

الصندوق)، أحدها يقدمه إلى المساهم بعد المصادقة عليه بخاتم البلدية ويفسر دليل قيام المكلف بدفع مبلغ الرسوم

المستحقة، أما الوصل الثاني يتركه كمرجع في حالة ضياع وصل المكلف. في هذا المستوى من سريان تحصيل الضرائب

الخاصة بالفرد يكون قد أدى واجباته الضريبية الكاملة وهناك نوع ضريبي يسدده عن طريق الإشعار بالدفع وهي الضرائب المباشرة أي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

أما الرسوم التي تتمثل في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الرسم العقاري، رسم التطهير يكون دفعها تلقائياً بدون إشعار بالدفع كل 05 أشهر بل بإشعار سنوي ويقوم المكلف بتسديدها تلقائياً خلال كل 03 أشهر.

وما يمكن أن نقوله في آخر مراحل التحصيل الضريبي أن هناك حالات أين نجد آليات أخرى وإجراءات هامة لتسيير وتحصيل المبالغ المالية الجبائية كحالة التهرب الضريبي، أي عدم دفع المكلف الضريبة أو الرسم المفروض عليه، أين تتدخل مصلحة المتابعات ضد المكلف الذي لم يسدد مستحقاته في الأجل القانونية ومن هذه الإجراءات ما يلي:

#### التنبيه:

وهي أول الوثائق التي تقوم بتحريرها مصلحة المتابعة والتي ترسلها إلى المكلف وتحتوي على نوع من ردع وتخويف للمكلف من أجل قيامه بتسديد ما عليه من رسوم وضرائب الغير مدفوعة، إن وجد صدق لهذا التنبيه تكون التسوية، أما إذا كان العكس فنستعمل وثيقة ثانية.

#### الإنذار:

وهي ثاني وثيقة ترسلها مصلحة المتابعة في حالة عدم التسديد، إذ تحدد للمكلف مهلة 08 أيام للاستجابة قبل إرسال وثيقة أكثر أهمية وأخيرة أين يتعرض فيها المكلف إلى إجراءات رديعية على أعلى مستوى وهو الحجز<sup>1</sup>.

#### الإشعار بالحجز:

وهو آخر إجراء تقوم به مصلحة المتابعة، أين تقوم بتكليف محضر قضائي بغلق و حجز ممتلكات المكلف و يكون مؤقت و لمدة 06 أشهر و في حالة عدم الاستجابة في حدود الستة أشهر يكون الحجز نهائياً، و تقوم مصلحة الضرائب بإعلان عن طريق المصققات ببيع ممتلكات المكلف في المزاد العلني و من هنا يظهر لنا مدى أهمية الإنذار و الإشعار بالحجز لأنه بمثابة فرض للمكلف لتفاديه الحجز و من جهة أخرى، محاولة المصالح الضريبية تفادي الحجز بهذه الإجراءات كي لا يعقد الأمر لها أكثر، في كثير من حالات الحجز، و بما أن الهدف هو تحصيل الأموال لفائدة الخزينة العمومية، وضعت آليات تتيح فرص عالية لتحصيل تلك المبالغ في ظل الأجل القانونية، و ما يمكن أن يعلمه المكلف الذي يجهد أبسط التفاصيل عن العلاقة بين المساهمين و مصالح الضرائب هو:

« إذا لم يستدعي المكلف أو يتبع لمدة 04 سنوات من قبل الضرائب فإنه معفى عن تسديد الضرائب المفروضة عليه »

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

وفي الأخير نجد أن لكل نوع من الضريبة أهمية تميز عن الآخر تذكرها حسب أهميتها.

تمثل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور القسط الأكبر من حاصل الضرائب المباشرة ومن هنا نستنتج أن الدولة تركز في تحصيلها للضرائب على اليد العاملة، وهناك علاقة طردية بين دخل العامل والضريبة، أي كلما ارتفع عدد العمال ونسب أجورهم ارتفعت نسب الضرائب، والدولة حريصة على إبقاء النسبة مرتفعة بإنشاء مؤسسات وتوفير مناصب شغل بتشجيعها للمستثمرين الذين أنشئوا مؤسسات وكل هذه الإجراءات تؤدي لرفع مستوى اليد العاملة وبالتالي ترتفع مبالغ الضريبة المحصلة على الأجور.

تمثل الضريبة على أرباح الشركات المرتبة الثانية من خلال نسبها، بالنسبة لمجموع الضرائب المباشرة، وهي منبع ثاني لخزينة الدولة، ومرتبطة بعدد المؤسسات الموجودة في الدولة سواء كانت شركات متعددة الجنسيات أو شركات وطنية، بالإضافة إلى حجم الأرباح الذي تحققه هذه الشركات هذا فيما يخص الضريبة أما الرسوم فأهمها تكون كالتالي:

الرسم على النشاط المني يحتل الحصة الأكبر من مجموع الجباية المحلية ويكون المورد الرئيسي من مداخل الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية.

الدفع الجزافي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث يعتبر مورد ثاني لخزينة الجماعات المحلية. أما الرسم العقاري ورسم التظهير، تحتلان المرتبة الأخيرة من حيث النسب والمورد الأقل أهمية للجماعات المحلية. الرسم على القيمة المضافة تعود فائدته لميزانية الدولة وذلك بنسبة 25%، أما الباقي فيكون لفائدة البلديات والجماعات وللمزيد من التوضيحات يقدم من هذا الجدول تحديد ينسب الضرائب وتوجيهها لمختلف الهيئات سواء لفائدة الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية أو غيرها، وهذا التوجيه تحدده الدولة مع مراعاة الإقليم الجغرافي المحصل بها نسب الضرائب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وثائق داخلية، قباضة عين نويصي

## خلاصة الفصل الثالث:

في ختام هذا الفصل نستطيع أن نقول بأن قباضة الضرائب لعين النويصي تسعى دائما لبعث حوار متواصل و توطيد العلاقة بينها وبين المكلفين، والملاحظ هو أن القباضة تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي، وهذا باتخاذ آليات وإجراءات بغية تحصيل أكبر عدد ممكن من النسب الضريبية مع مراعاة حالة المكلف الذي يبقى مساهم وفيّ لالتزاماته، وهذه الإجراءات هي بمثابة إعطاء عدة فرص للمكلفين للقيام بتسديد مستحقاتهم قيد اتخاذ الإجراءات الردعية التي غالبا ما تمثل عائقا في سير عملية التحصيل وما يترتب عنها من إضاعة للوقت حيث هناك حالات أين تجد القباضة نفسها أمام واقع صعب للتسيير

كالحجز أين يتعذر للقباضة التحكم في مواردها حيث يقوم بعض المساهمين بالتهرب الجبائي، لكن تبقى هذه الإجراءات متخذة لتصفية المبالغ بمختلف الطرق وهذا هو الهدف المرجو من هذه الإدارة. فبالتالي أضحت المنظومة الجبائية بمثابة القلب النابض للاقتصاد الوطني ومورد جد هام للخرينة العمومية في مجمل ما تقوم به القباضة هو تسيير وتحصيل الضرائب والرسوم وفق الأجال المحددة قانونا، وضع مراقبة لضرائب وخبراء يحرصون على أمانة العمليات الجبائية نظرا لأهميتها وتكمن مهمتهم في:

-ضبط القواعد المحاسبية العامة.

- مراقبة واستعمال قواعد وتقنيات خاصة

-اتخاذ مختلف الإجراءات لتحقيق الهدف الذي هو التحصيل الضريبي.

## قائمة المراجع

1. إعاد عود "المالية العامة والتوزيع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997
2. الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي بسبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يكون في بداية النشاط .
3. الحاج طارق، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
4. زينب حسن عوض الله، "المالية العامة" الدار الجامعية، بيروت، 1999.
5. سعيد عبد العزيز، وآخرون، "النظم الضريبية" مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر .
6. سمير محمد عبد العزيز، "الإدخار الشخصي والسياسة الضريبية"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993
7. سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000،
8. السيد عبد المولى "المالية العامة" دار الفكر العربية، القاهرة، 1977.
9. صالح بن نوار، "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية"، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2006،
10. عبد العزيز علي، "البناء الضريبي" الدار الجامعية، الكويت، 1996،
11. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقديمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004 .
12. عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972 .
13. عبد الهادي نجار "اقتصاديات النشاط الحكومي"، دار الجامعية، الكويت، 1982،
14. علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006. علي بساعد، "المالية العمومية"، مطبوعة المعهد الوطني للمالية، القليعة، 1992.
15. غازي عناية، "الاقتصاد الإسلامي، الزكاة والضريبة" دراسة مقارنة منشورات دار الكتب الجزائر، 1991،
16. غازي عناية، "النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي"، دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

17. قاسم نايف علوان، "ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2008،
18. محمد باهر عتلم، المالية العامة، أدوات الفنية و أثارها الاقتصادية، مكتبة الأدب، الطبعة الخامسة 1998.
19. محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 .
20. المرسي السيد حجازي " النظم الضريبية " الدار الجامعية – الإسكندرية
21. مصطفى رشدي شبيحة، "مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 1998،
22. هشام محمد صفوت، العموي، "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية" مطبعة التعليم العالي، بغداد، الطبعة الثانية.
23. يحيى عبد الحمن رضا، "الجوانب القانونية للشركات الغير وطنية"، دار النهضة العربية، مصر، 1994،
24. يونس أحمد البطريق "النظم الضريبية" الدار الجامعية، 2001.

## الرسائل والمذكرات:

1. باهر على، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ,اطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر , 2006 .
2. رويح يعقوب "آلية تحصيل الضرائب في ضل الإصلاحات الجبائية الجديدة"، مذكرة تخرج ليسانس LMD، تخصص محاسبة، ورقة، 2012.
3. صحراوي جمال، أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2007
4. عادل الغنزي، دراسة جدولة المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع علوم ادارة الأعمال، جامعة الجزائر. 2006 .
5. منى أمين يعقوب، الجباية و التنية الاقتصادية , مذكرة تخرج INF القلعية .
6. ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري"، مذكرة ماجستير 1996-1997،
7. ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي" حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2002.
8. نجاة قريشي، "القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2006.

قائمة الأشكال:

التنظيم الفني الضريبة	الشكل (1-1)
أهداف السياسة الضريبية	الشكل (2-1)
أدوات السياسة الضريبية	الشكل (2-2)
الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية	الشكل (3-2)
أساليب السياسة الضريبية	الشكل (4-2)
الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب	الشكل (1-3)

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1-1)	تساعد بالطبقات	9
الجدول (2-1)	تساعد بالشرائح	9



- أ\_ طريقة المظاهر الخارجية.....
- ب\_ طريقة التقدير الجزافي.....
- ج\_ طريقة التقدير الاداري.....
- الفرع الثاني: سعر الضريبة.....
- أولاً: الضريبة التوزيعية و الضريبة التوزيعية.....
- 1\_ الضريبة التوزيعية.....
- 2\_ الضريبة القياسية.....
- ثانياً: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية.....
- 1\_ الضريبة النسبية.....
- 2\_ الضريبة التصاعدي.....
- أ\_ أسلوب التصاعد بالطبقات.....
- ب\_ أسلوب التصاعد بالشرائح.....
- الفرع الثالث: قواعد تحصيل الضريبة.....
- أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة.....
- ثانياً: طرق تحصيل الضريبة.....
- 1\_ التوريد المباشر.....
- 2\_ الأقساط المقدمة.....
- 3\_ الورود.....
- 4\_ الحجز من المنبع.....
- 5\_ التحصيل عن طريق القوة.....
- ثالثاً: ضمانات تحصيل الضريبة.....
- أسلوب التصاعد بالشرائح.....
- الفرع الثالث: قواعد تحصيل الضريبة.....
- أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة.....

..... ثانيا: طرق تحصيل الضريبة

..... التوريد المباشر

..... الأقساط المقدمة

..... 1\_ الورود

..... 2\_ الحجز من المنبع

..... 3\_ التحصيل عن طريق القوة

..... ثالثا: ضمانات تحصيل الضريبة

.....:المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية

.....:الفرع الأول: تأثير التهرب على الإيرادات الجبائية

..... 1\_ تعريف التهرب الضريبي

..... أ \_ التجنب الضريبي

..... ب \_ الغش الضريبي

..... ثانيا: أنواع التهرب الضريبي

.....:أ. التهرب حسب معيار الشرعية

..... أ \_ التهرب الضريبي المشروع

..... ب \_ التهرب الضريبي الغير مشروع

..... ج \_ التهرب حسب معيار النطاق

..... الأول: يكون محلي

..... الثاني: التهرب الضريبي الدولي

..... ثالثا: أسباب التهرب الضريبي

.....:رابعاً: أساليب التهرب الضريبي

..... 1 \_ الغش بالزيادة في الأعباء -

..... 2 \_ الغش عن طريق تخفيض النواتج أو الأرباح

..... 3 \_ الإخفاء القانوني

خامسا: أساليب محاربة التهرب الضريبي .....

المبحث الثاني: النظام الضريبي .....

المطلب الأول: التفرقة العادية التقليدية والاقتصادية للضرائب .....

1\_ التصنيف العادي للضرائب .....

أ- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .....

ب- الضرائب العينية والضرائب الشخصية .....

ج- ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية .....

د- الضرائب النوعية والضرائب القيمة .....

هـ- ضرائب تحليلية وضرائب تركيبية .....

و- ضرائب توزيعية وضرائب قياسية .....

ي- ضرائب خاصة وضرائب عامة .....

2 \_ التفرقة الاقتصادية للضرائب- .....

-تصنيفات على أساس الموارد الاقتصادية الخاضعة للضريبة .....

1-الضرائب على الدخل .....

أ\_ الضريبة على الدخل الخاصة والضريبة على الدخل العام .....

ب\_ الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية و الضريبة على أرباح المؤسسات .....

:الازدواج الضريبي .....

2 \_ الضرائب على رأس المال- .....

أ \_ الضريبة على الثروة .....

ب \_ الضريبة على زيادة القيمة .....

3 \_ الضرائب على النفقات- .....

أ \_ الضريبة على المبيعات .....

ب \_ الضريبة على القيمة المضافة .....

المطلب الثاني: الإعانات الضريبية .....

أ\_ زيادة النفقات العامة .....

ب\_ تمويل الخدمات العامة .....

الخاتمة .....

الفصل الثاني: السياسة الضريبية .....

تمهيد .....

المبحث الأول: السياسة الضريبية وأثارها .....

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافه .....

اهداف السياسة الضريبية .....

1-الهدف المالي .....

2\_ الهدف الاقتصادي .....

أ\_ توجيه الاستهلاك .....

ب\_ توجيه قرارات أرباب العمل .....

ج\_ زيادة تنافسية المؤسسات .....

د\_ السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي .....

هـ\_ إعادة توزيع الدخل .....

و\_ تصحيح إخفاقات السوق .....

3\_ الهدف الاجتماعي .....

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية .....

1\_ الإعفاء الضريبي .....

2\_ التخفيضات الضريبية .....

3\_ نظام الإهلاك .....

4\_ إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة .....

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.....

1\_ أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك.....

2\_ أثر السياسة الضريبية على الادخار.....

3\_ أثر السياسة الضريبية على الإنتاج.....

4\_ أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل.....

5\_ أثر السياسة الضريبية على الأسعار.....

المبحث الثاني: أسس وأساليب السياسة الضريبية.....

المطلب الأول: أسس السياسة الضريبية.....

1\_ الأسس الاقتصادية.....

2\_ الأسس السوسولوجية.....

المطلب الثاني: أساليب السياسة الضريبية.....

أ\_ الفعالية الاقتصادية.....

1\_ الشغل.....

2\_ الاستثمار.....

3\_ الادخار.....

ب- العدالة الضريبية.....

المطلب الثالث: حدود السياسة الضريبية.....

1\_ راجعية الضريبة.....

2\_ الصمود أمام الضريبة.....

الخاتمة.....

الفصل الثالث: دراسة حالة قباضة الضرائب عين النويصي.....

المبحث الأول: نبذة تاريخية تأسيسية للضرائب.....

المطلب الأول: تعريف القباضة.....

المطلب الثاني: أقسام القباضة ومهامها.....

1\_ القابض.....

2\_ الصندوق.....

3\_ مكتب الاستقبال والإعلام.....

4\_ مصلحة المحاسبة.....

5\_ مصلحة المتابعة.....

أ- الإشعار بالدفع -.....

ب- آخر إشعار بالدفع -.....

6\_ مصلحة الغرامات -.....

المبحث الثاني: آلية تحصيل الضريبة.....

المطلب الأول: تكوين الملف.....

1\_ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.....

2\_ بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات).....

المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين.....

1\_ النشاط التجاري.....

2\_ النشاط الصناعي.....

النظام الحقيقي.....

النظام الجزائي.....

المطلب الثالث: تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب.....

الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.....	
الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات .....	
الدفع نقد.....	
الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي.....	
التنبيه.....	
الإنذار.....	
الإشعار بالحجز.....	
خلاصة الفصل الثالث.....	
الخاتمة العامة.....	
المراجع.....	
قائمة المحتويات.....	
الملخص	